عَقِيدَةُ المُسْلِم

بيانات الإيداع في دائرة المكتبة الوطنية بالمملكة الأردنية الهاشمية

الأردن، دائرة الإفتاء العام.

كتاب عقيدة المسلم، إعداد : دائرة الإفتاء العام، عمّان، الدائرة، ٢٠٢٠م.

٧٢ ص، قياس القطع : ١٧×٢٤ سم.

جميع الحقوق محفوظة لدائرة الإفتاء العام

الواصفات : العقيدة الإسلامية/ علم الكلام/ الإسلام.

التصنيف العشري (ديوي) : ٢٤٠

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٩٨٠/ ٨/ ٢٠٢٠)

الرقم المعياري الدولي (ISBN) : ٩٧٨-٩٩٢٣-٧٦٦-٠٠-٢



الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ = ٢٠٢٠م





عَقِيدَةُ المُسْلِمِ

مختصر

إِعْدَادُ

دَائِرَةِ الإِفْتَاءِ العَامّ

فِي المَمْلَكَةِ الأُرْدُنِيَّةِ الهَاشِمِيَّة


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة وتمهيد

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،

فإنّ علم العقائد الإسلامية من أهمّ علوم الإسلام؛ إذْ هو العلم الذي يبحث في مبادئ الإسلام الكلية، وبه يُتوصَّل إلى معرفة الله عزّ وجلّ وصفاته، ورسلِه الكرام صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وما يكون من مصير الإنسان بعد الموت؛ لينجو بين يدي الله تعالى من الهلاك الدائم.

ولذلك كان علم العقائد جامعًا بين الأدلة العقلية والنقلية، مشتملًا على المعلومات الدينية القطعية، رأسًا للعلوم الشرعية وأساسًا لها، ونجد أن عناية علماء الإسلام انصرفت إليه، فدوّنوا فيه الكتب الكثيرة، ما بين مختصر ومطوّل، ومنظوم ومنثور، بل نجد أن علماء أهل السنة والجماعة صنّفوا فيه على مستويات كثيرة بحسب حاجة المسلمين؛ فهذه كتب تناسب المبتدئين، وتلك كتب للمتوسطين، وأخرى كتب للمحققين.

وهذا الكتاب الذي نقدّمه للقارئ الكريم هو موجز يتناول مبادئ العقيدة الإسلامية بلفظ ميسّر، مع ذكر أدلة هذه العقائد بصورة مبسطة، بدون تطويل أو تعقيد؛ ليكون كل امرئ من نفسه على بصيرة[١].

---

(١) وقد استقينا مادة هذا الكتاب من الكتب المعتمدة في العقيدة الإسلامية على مذهب السادة =

ويتضمّن هذا الموجز مذهب جمهور الأمة الإسلامية من أهل السنة والجماعة الأشاعرة ومَن وافقهم في مسائل العقيدة، وقد اعتمدنا في عبارة هذا الكتاب على تقريرات المذهب الأشعري؛ لأنه المعتمد والمنتشر في بلادنا أكثر من غيره من مذاهب أهل السنة الأخرى، وإنما جاء هذا العمل ليكون كلّ إنسان على بينة من أمره عن تفكّر وتدبّر، امتثالًا لأمر الله تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ ﴾ [محمد: ١٩].

وإنّما وجّهنا الهمّة لهذا الأمر؛ لأنّ مبادئ العقيدة الإسلامية أهمّ مقومات الحضارة الإسلامية العريقة، وعليها بُني الفكر العقلي والفقهي والأخلاقي عند المسلمين، وهي الأساس في العمل القويم والخُلق المستقيم، وهي منبع وحدة الأمة الإسلامية ونصرها وتمكينها، وهي من قبلِ ذلك كلِّه ومن بعده سببٌ في النجاة يوم القيامة والفوز برضوان الله تعالى ورحمته.

وقد حمل لواءَ العقيدة الإسلامية على مرّ تاريخ الإسلام أعلامٌ عدولٌ ثقات، بلّغوا الحقّ للأجيال أحسن تبليغ، فأوّل أولئك أصحاب رسول الله ﷺ، أخذوها عن النبيّ ﷺ صافيةً واضحةً، ثمّ تبعهم مَن بعدهم، حتّى دخلت في الإسلام أممٌ لها فلسفات وآراء غريبة عن منهج القرآن الكريم، وسُنة النبيّ ﷺ، وإجماع علماء الأمة، ودخلت مع هذه الآراء الغريبة بعض الشُّبَه والمجادلات في العقيدة الإسلامية، فصارت الحاجة ملحّةً للدفاع عن العقيدة الإسلامية وتخليصها من كل شائبة؛ لتعود بيضاءَ نقيةً كأول عهدها على كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ، فانتهض لذلك الأمر المهمّ الأئمةُ الأربعة الفقهاء[1] ومَن كان في زمنهم، فوضّحوا

= الأشاعرة، ومن كتب الفقه المعتمدة، ومن فتاوى دائرة الإفتاء العام في مسائل العقيدة الإسلامية، ورتبناه بترتيب كتاب «جوهرة التوحيد» للإمام اللَّقاني رحمه الله تعالى.

(١) وهم: الإمام أبو حنيفة (ت١٥٠هـ)، والإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، والإمام الشافعي =

بعض مسائل العقيدة، وناظَروا فيها المخالفين، وكتبوا في بعض القضايا وألّفوا وعلّموا.

وبقيت العقائد واضحةً عند عامّة المسلمين، لكنْ ظهرت الحاجة إلى تقرير العقائد وبنائها بناءً نظريًا علميًّا محكمًا؛ ليتمكن علماء الإسلام من الردّ على أيِّ فلسفة عرجاءَ أو شبهةٍ عوجاءَ[١]، فتصدى لهذا الواجب العظيم إمامانِ عظيمانِ من أهل السنة والجماعة؛ هما: الإمام أبو الحسن الأشعريّ، والإمام أبو منصور الماتريديّ، وكان كلّ منهما معتنيًا بإقامة الأدلة على العقيدة الإسلامية ودفْع الشُّبه عنها وتوضيحها، وتبعهما على ذلك علماء الأمّة من بعدهم حتّى يومنا هذا، فكانوا هم الجمهور، وقولهم هو القول المنصور، وله الحظ الوافر من الأدلة والبراهين المعتبرة.

أمّا أبو الحسن الأشعريّ (ت٣٢١هـ) فإمامٌ من أئمة الهدى، وعالم كبير من سلالة الصحابي الجليل أبي موسى الأشعريّ رضي الله عنه، واسمه: علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال ابن أبي بردة بن أبي موسي الأشعريّ، قال تاج الدين السبكيّ الشافعيّ رحمه الله: «واعلم أنا لو أردنا استيعاب مناقب الشيخ الأشعري لضاقت بنا الأوراق وكلّت الأقلام»[٢].

= (ت٢٠٤هـ)، والإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).

(١) وقد زادت الحاجة إلى تقرير علم العقائد بسبب ظهور بعض الأفكار المخالفة لعقائد أهل السنة والجماعة، كأفكار المعتزلة في إنكار القدر، والمجسّمة الذين يصفون الله تعالى بصفات الأجسام ويشبّهونه بخلْقه، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا، والمرجئة الذين يقطعون الصلة بين الإيمان والعمل، فلا يضر عندهم عملٌ مع الإيمان، والخوارج الذين كفَّروا الصحابة رضي الله تعالى عنهم، واستحلوا دماء المسلمين بشبهات واهية، وأباحوا الخروج على أمراء المسلمين.

(٢) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت٧٧١هـ)، «طبقات الشافعية الكبرى»، ط٢، (تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو)، هجر للطباعة والنشر =

وأمّا أبو منصور الماتريديّ (ت٣٣٣هـ) فمنسوب إلى بلدة بسمرقند، واسمه: محمد بن محمد بن محمود الحنفيّ، ويُلقّب بإمام الهدى، قال السبكيّ: «كان إمامًا جليلًا مناضلًا عن الدين، موطّدًا لعقائد أهل السنة، قطع المعتزلة وذوي البدع في مناظراتهم، وخصمهم في محاوراتهم حتى أسكتهم... ومذهبه يمثّل امتدادًا لمذهب أبي حنيفة وصاحبَيه الإمامَين أبي يوسف ومحمد بن الحسن»[1].

وهذانِ العالمانِ الجليلانِ لم يقرّرا شيئًا من غير الكتاب والسنة، بل كان عملهما الدّفاع عن العقيدة الإسلامية المذكورة في الكتاب والسنة على منهج النبيّ ﷺ وأصحابه وتابعيهم من خير القرون، ثمّ تتابعت الأمة على ذلك، والأمة باجتماعها على هذَين الإمامَين أثبتت عدالتهما وصحة عملهما؛ لأنّ الأمة لا تجتمع على ضلالة، كما رُوِي عن النبي ﷺ، والخلاف بين الإمامَين يسير لفظي في أغلب الأقوال.

وقد أقرّ أهل الحديث من أهل السنة والجماعة للإمام الأشعري وأصحابه بالفضل والمكانة، فنقلوا عنهم وترضَّوا عليهم ودعَوا لهم بالرحمة؛ فهذا الإمام المحدِّث البيهقي ينقل عن الأشعري وابن فورك في مواضع كثيرة في كتابه الكبير «الأسماء والصفات»، وينقل فيه فَهْمهما وتأويلاتهما راضيًا بها، موافقًا عليها، وما ذلك إلا لصحّة عقائدهما.

وهذا الحافظ ابن عساكر أيضًا يبيِّن حقيقة عمل الإمامَين الأشعري والماتريدي، فيقول: (... إلى أن بلغت النوبة إلى شيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله، فلم يُحدِث في دِين الله حَدثًا، ولم يأت فيه ببدعة، بل أخذ أقاويل الصحابة والتابعين

= والتوزيع، ١٤١٣هـ، ج٣، ص٣٥١.

(١) المرجع نفسه: ج٣، ص٣٥١.

ومن بعدهم من الأئمة في أصول الدين، فنصرها بزيادة شرح وتبيين، وأنّ ما قالوا في الأصول وجاء به الشّرع صحيحٌ في العقول، خلاف ما زعم أهل الأهواء من أنّ بعضه لا يستقيم في الآراء، فكان في بيانه نصرة أقاويل مَن مضى مِن الأئمة؛ كأبي حنيفة وسفيان الثوري من أهل الكوفة، والأوزاعيّ وغيره من أهل الشام، ومالك والشافعي من أهل الحرمَين، ومن نحا نحوهما من الحجاز وغيرها من سائر البلاد، وكأحمد بن حنبل وغيره من أهل الحديث، والليث بن سعد وغيره، وأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوريّ إمامَي أهل الآثار وحُفاظ السنن التي عليها مدار الشّرع، رضي الله عنهم أجمعين، وذلك دأب مَن تصدى مِن الأئمة في هذه الأمة وصار رأسًا في العلم من أهل السنة في قديم الدهر وحديثه، وبذلك وعْد سيدنا المصطفى ﷺ أُمَّتَه فيما روى عنه أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال: «يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة مَن يجدد لها دينها»)[1].

ومن بعد هذَين الإمامَين الجليلَين جاء أئمة أهل السنة من طبقات الفقهاء والمحدِّثين، والمفسرين وعلماء القراءات، وأهل اللغة العربية، وعلماء العقيدة الإسلامية وأصول الفقه، كالإمام الباقلاني، والحافظ ابن فورك، وأبي عمرو الداني، ومكي بن أبي طالب، وإمام الحرمين الجويني، وحجة الإسلام الغزالي، والإمام النسفي، وفخر الدين الرازي، وعضد الدين الإيجي، ومحيي السنة البغوي، والعلاء البخاري، ومحيي الدين النووي، وأمير المؤمنين في الحديث ابن حجر العسقلاني، والإمام الحافظ البيهقي، والسخاوي، والسيوطي، والبيضاوي، والعراقي، والعز

(١) انظر: ابن عساكر، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)، «تبيين كذب المفتري فيما نُسِب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ، ص١٠٣.

ابن عبد السلام، والكمال ابن الهمام، وغيرهم ممن يطول الكلام بذكرهم، وهؤلاء جميعًا على مذهب أهل السنة والجماعة؛ إما الأشاعرة أو الماتريدية، لم يُحدِثوا شيئًا في الدِّين، وهم مِن أهل القبول والهدى عند جماهير الأمة الإسلامية.

وإذا كان سلف الأمّة قد ساروا على منهج معتدل يأخذ بالكتاب والسنة وما أجمع عليه الأمة، وتتابعوا على ذلك خلفًا عن سلفٍ؛ فنحن أَولى وأحرى أن نواصل هذه المسيرة العلمية المباركة، ونلتزم الثوابت الإسلامية القطعية، وأن نسير على ما سار عليه علماؤنا السابقون؛ لنكون من الناجين أمام ربّ العالمين.

واللهَ نسأل أن ينفع بهذا المختصر في العقيدة الإسلامية، كما نفع بمنهج علماء الأمة المعتبرين من أهل المذاهب الأربعة الموافقين لمنهج الإمامَين الأشعري والماتريدي، وقد رتبنا الكلام في ثلاثة أبواب: الإلهيات، والنبوّات، والسمعيّات.

والحمد لله رب العالمين

الباب الأول

الإلهيات

اشتهر تقسيم كتب العقائد إلى أقسام ثلاثة: الإلهيات، والنبوات، والسمعيات.

فأما الإلهيات ـ وهي التي نتناولها في هذا الباب ـ فالمراد بها تلك المسائل المتعلقة بالإله سبحانه وتعالى، كإثبات وجوده سبحانه وتعالى، وإثبات الصفات ومعنى كل صفة منها، وأفعال الله سبحانه وتعالى، على ما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

أول واجب على المكلف(١) معرفة الله تعالى:

أوّل ما يجب على المكلّف أنْ يؤمن بالله تعالى، ويعتقدَ في قلبه اعتقادًا جازمًا أنّ الله تعالى موجود، وأنه واحد لا شريك له، وأنه خالق كلّ شيء، وأنه سبحانه متّصف بكلّ صفات الكمال، منزّه عن كلّ صفات النّقص، قال الله تعالى: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩]، هذا ما لا يجوز للمكلَّف أن يجهله؛ لأنه الاعتقاد الإجمالي المطلوب من كل إنسان.

ولا بدّ للقيام بهذا الواجب من تحقيق الإيمان بالله تعالى عن طريق الدّليل

---

(١) المكلَّف في أصول الدين، هو: البالغ العاقل الذي وصلته الدعوة الإسلامية على وجه صحيح؛ بأن يكون عرَف مضمون هذه الدعوة الملخص في شهادة التوحيد: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله».

والبرهان؛ إذْ لا يجوز أن يكون الإيمان بالتقليد للآخرين[١]، وهذا الكون أكبر دليل على وجود الله تعالى؛ لأنّ العالم المخلوق الذي ندركه بحواسّنا لا يمكن للعاقل أنْ يصدّق أنه موجود بلا موجِد، ومخلوق بدون خالِق؛ فإنّ فطرة الإنسان تبحث لكل شيء عن سبب، فكلّ مخلوق لا بدّ له من خالق، وذلك الخالق هو الله تعالى القائل: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

ومن الأدلّة أيضًا: أنّ هذا الكون من حولنا منظّم ومتقَن جدًّا مع أنه معقَّد جدًّا، تجري فيه الأشياء كلّها ـ مع كثرتها ـ بمقدار دقيق محدّد، ولا يعقل أن يكون ذلك الأمر الهائل بدون مقدّر ومنظم وعالم بكلِّ شيء، قال الله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ [الفرقان: ٢].

ولا يستغني أحد عن الدليل على وجود الله تعالى ومعرفته سبحانه، وكل إنسان يعبِّر بلسانه عن ذلك الدليل بحسب ما يقدِر عليه؛ فهذا الأعرابي يقول في الاستدلال على وجود الله تعالى: «الأثر يدل على المسير، والبَعْرَة تدلّ على البعير، فسماءٌ ذات أبراجٍ، وأرضٌ ذات فِجاج، وبحارٌ ذات أمواج، ألا تدلّ على السميع البصير».

معنى الإيمان الذي كلف الله تعالى به الناس:

الإيمان المطلوب من الإنسان: هو تصديق القلب بدون تردّد أو شكّ، بحيث يكون مطمئنًا ومذعنًا بأنّ الله حقّ، والإسلامَ حقّ، وأنّ كل ما جاء به سيدنا رسول الله محمد ﷺ حقّ؛ قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ

---

(١) التقليد هو اتباع أقوال الآخرين من غير بينة أو دليل، بحيث إذا تغيرت أقوالهم شكّ المقلّد في تقليده، فيصير متحيّرًا شاكًّا لا يعرِف حقًّا من باطل، ولذلك كانت معرفة الله تعالى واجبةً على المكلَّف بمعرفة الأدلة الكافية؛ لأن التقليد خطير على عقائد المسلم، ويؤدي في الغالب إلى الشك والريبة.

﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦].

والدليل على أنّ الإيمان هو التصديق بالقلب قولُ الله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، فالإيمان الذي يُكتَب في القلب ليس إلا التصديق القلبي، وقول الله تعالى إخبارًا عن إخوة يوسف عليه السلام: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، أي: بمصدّقٍ.

علاقة الإيمان بالنطق والعمل:

وإذا كان الإيمان هو التصديق بالقلب مع الإذعان والتسليم، فإنّ الشهادتَين ـ وهما: أشهد أنْ لا إلهَ إلا الله، وأشهدُ أنَّ محمدًا رسول الله ـ دالّتانِ على ما في قلب المؤمن من التصديق بالله تعالى وبسيدنا محمد ﷺ؛ فهما مظهرٌ من مظاهر الإيمان، وعمل من أعمال المؤمنين، يتميّز به المؤمن عن غيره، وليس النطق بالشهادتَين جزءًا من الإيمان، بل هو دليل على الانقياد لشريعة الإسلام والاعتقاد بها، فقد يعجِز الإنسان لعذرٍ من الأعذار عن النطق، ومع ذلك يكون مؤمنًا بالله تعالى وبنبيه ﷺ.

وأمّا الفرائض والواجبات وسائر الأعمال الصالحة ـ كالصلاة والصيام، والزكاة والحج، وغيرها من النوافل والصدقات والتطوّعات ـ فهي علامة قوّة الإيمان وكماله، كلما زادت زاد الإيمان؛ وذلك لأنّها تَزيد الإيمانَ وتقوّيه وتغرسه في القلب، ونقصانُ هذه الأعمال يَنقُص الإيمان، لكن لا يذهب به بالكليّة ما دام الإنسان مصدّقًا بالله وبرسوله ﷺ، وبكل ما جاء به الرسول ﷺ مما هو معلوم من الدّين بالضرورة، وهو ما اشتهر بين الناس بأنه من الدِّين بحيث يشترك في العلم به العالمُ والعاميُّ.

فالقول اللّساني والعمل بالجوارح يُعبِّران عن التصديق الإيماني المستقرِّ في قلب المؤمن، وقد يعجِز الإنسان أحيانًا عن القول والعمل، لكن قلبه ممتلئ بالتصديق واليقين والإيمان، ومما يدلّ على هذا الأمر قولُ الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾ [الرعد: ٢٩]، فانظر كيف أنّ الله تعالى خاطَب المؤمنين بوصف الإيمان أولًا، ثمّ وصفهم بالعمل الصالح ثانيًا، فدلّ ذلك على أنّ العمل يكون بعد تحقُّق الإيمان والتصديق.

وقد يستغرب المسلم أن يكون الإيمان مجرّد التصديق، وأنه لا يدخل فيه عملُ اللّسان والجوارح، فنقول: لا غرابة في ذلك؛ فإنّ الكتاب والسنة يدلّانِ على هذا الأمر، وهو قول الصحابة والتابعين وتابعيهم رحمهم الله جميعًا، بل هو قول السَّلف العدول من أهل المذاهب الأربعة، فلا نتركه لمجردِ وَهْمِ مُتوهِّم أو استغراب مستغرِب.

مذهب السلف والخلف أن الإيمان هو التصديق:

قال الإمام الغزالي على لسان مَن يسأل عن هذه القضية في مذهب السّلف: «وقد اشتهر عن السَّلف قولهم: الإيمان عقد وقول وعمل، فما معناه؟ قلنا: لا يبعد أنْ يُعَدَّ العمل من الإيمان؛ لأنه مكمّل له ومتمّم، كما يُقال: الرأس واليدانِ من الإنسان، ومعلوم أنه يخرج عن كونه إنسانًا بعدَم الرأس، ولا يخرج عنه بكونه مقطوع اليد، وكذلك يقال للتسبيحات والتكبيرات من الصلاة، وإن كانت لا تبطل بفقْدها»[1]، فالقول اللسانيُّ والعمل جعَله السّلف من الإيمان بمعنى أنه يَزيده ويكمله، لا بمعنى أنه جزءٌ من حقيقته.

---

(١) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، «قواعد العقائد»، ط٢، (تحقيق: موسى علي)، عالم الكتب، لبنان، ١٩٨٥م، ص٢٥٩.

الإيمان يزيد وينقص بزيادة الطاعات ونقصانها:

وبناءً على ما قرّرناه من معنى الإيمان والعلاقة بينه وبين النطق والعمل، فينبغي أنْ يُعلم أنّ الإيمان يَزيدُ بالطاعة، وينقصُ بالمعصية.

والطاعة: فِعل المأمور به، واجتناب المنهيّ عنه، وأما المعصية: فهي مخالفة ما أمَر الله تعالى به.

وهذا القول بزيادة الإيمان ونقصانه مبنيٌّ على ما سبق ذكره من أنَّ الإيمان هو التّصديق، وأنّ القول والعمل مكمّلان له ومتمّمان، فمهما كانت حالة الأعمال زيادةً ونقصانًا عند المؤمن فهو مؤمن، ولا يخرج من الإسلام بمجرد ارتكاب المعاصي أو التقصير في الطّاعات.

والدليل على أنّ الإيمان يزيد قول الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [الأنفال: ٢]، وقول الله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وإذا كان الإيمان يَزيد فهو قابلٌ للنقصان أيضًا.

تفصيل معنى معرفة الله الواجبة على المكلف:

والواجب على المكلّف في الإيمان بالله تعالى أن يعرِف الله سبحانه بصفاته العليا وأفعاله الظاهرة؛ فإنّ ذات الله لا تُدرَك ولا يحيط بها بشرٌ؛ قال الله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

صفات الله تعالى:

وصفات الله تعالى إجمالًا: هي كلّ صفات الكمال، عرَفنا تلك الصّفات أو لم نعرِفها، وهي لا تدخل تحت حدّ أو حصر، فنؤمن بها إجمالًا، ولم يكلِّفنا الله تعالى الإيمان تفصيلًا إلا بما قامت عليه الأدلة العقلية والنقليّة. وهي ثلاث عشرة صفة يتّصف الله تعالى بها: الوجود، والقِدَم، والبقاء، والوحدانية، والقيام بنفسه، ومخالفة المخلوقات، والعلم، والإرادة، والقدرة، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام.

ويجب الاعتقاد أنّ أضداد هذه الصّفات مستحيلٌ على الله تعالى؛ فالله ليس عدَمًا، ولا متعدّدًا، ولا فانيًا، ولا مخلوقًا، ولا مفتقرًا إلى شيءٍ من الحوادث، ولا جاهلًا بأيّ شيءٍ من الأشياء، ولا عاجزًا، أو محدودَ الإرادة، أو محدودَ القدرة، ولا أصمّ، ولا أعمى، ولا أبكم.

وأمّا أفعال الله تعالى فيجب على المؤمن أنْ يعتقد أنها كلّها من الله تعالى، بقدرته ومشيئته، يجوز أنْ يفعلها، ويجوز أنْ يترك فِعْلها، وأنه لا يجب عليه شيء منها مطلقًا؛ فهو المالك المتصرِّف في الكون.

ونؤمن بكلّ ما جاءَ في الكتاب والسُّنّة من الصفات التي ترجع في معناها إلى الصفات السابقة، ككونه رحيمًا يريد الإحسان بخلْقه، وكونه غنيًّا لا يحتاج شيئًا، وكونه محيطًا، أي: مسيطرًا على كلّ شيء؛ قال سبحانه: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠].

أقسام الصفات الواجبة لله تعالى:

وعلماء أهل السّنة والجماعة يقسّمون الصفاتِ الإلهيةَ التي يجب أن نثبتها لله تعالى إلى أقسام، وينبغي أنْ نعلم أنَّ صفات الله تعالى في نفسها لا تتجزّأ ولا

تنقسم؛ لأنّ الانقسام والتجزّؤ هو من صفات البشر، وهو محالٌ على الله تعالى، لكن التقسيم المذكور هو للغرض التعليمي والعلمي فقط؛ لتسهيل حِفْظها ومعرفتها واستحضارها، وهذه الأقسام هي:

القسم الأوّل: الصفات النفسية:

وهي الصفات الإلهية التي تعبِّر عن الله تعالى في نفسه، وتلك صفة واحدة، هي الوجود، ومعنى ذلك: أنْ نؤمن بأنَّ الله تعالى موجود، وذلك ثابت بالأدلة القطعية؛ فإنّه يستحيل وجودُ هذا العالَم بما فيه من سمواتٍ ومخلوقات وبحارٍ وجبالٍ بدون خالق موجود يكون سببًا في وجود العالَم، فلا يُعقَل أن يخلُق العالَمُ نفسه، أو أن يوجَد صُدفة بدون تدبير وإحكام وإتقان للصنعة.

القسم الثّاني: الصّفات السلبية:

هي التي تَسلُب وتنفي عن الله تعالى النقائصَ، وهي خمسة:

أ ـ القِدَم، ومعناه: أنّ وجود الله تعالى ليس له بداية، وبعبارة أخرى: نفي العدم السابق على وجود الله تعالى، قال الله سبحانه: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ ﴾ [الحديد: ٣].

ب ـ البقاء، ومعناه: أنّ وجود الله ليس له نهاية، وبعبارة أخرى: نفي العدم اللاحق على وجود الله تعالى.

ج ـ القيامُ بالنّفْس، ومعناه: أن الله تعالى غنيٌّ عن كلّ ما سواه من المخلوقات، ولا يحتاج أحدًا منهم، وبعبارةٍ أخرى: عدمُ حاجة الله تعالى إلى شيءٍ من العوالم، فهو ليس صفةً، ولا مخلوقًا، ولا يحتاج إلى المكان أو المحلّ، أو المساعد والمعين، قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [فاطر: ١٥].

د ـ مخالفةُ الحوادِث، والمعنى: أنَّ الله تعالى لا يشبِه شيئًا من المخلوقات المُحدَثة، بل يخالفها في ذاته وصفاته وأفعاله، فمثلًا: الحوادث مخلوقة، والله ليس بمخلوق، وهي أجسام أو أعراض، والله ليس جسمًا ولا عرَضًا، وهي متحيزة مركبة، والله ليس متحيزًا ولا مركبًا، بل يجب أن يعتقد العبد أنّ له ربًّا خالقًا عظيمًا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

هـ ـ الوحدانية، والمعنى: أن الله واحدٌ في ذاته وصفاته وأفعاله، فليس له نِدٌّ ولا شريك، وليس لأحد من خلْقه صفةٌ كصفة الله تعالى، فهو سبحانه القادر المنفرد بالقدرة، وهو المريد المنفرد بالإرادة، وكل صفة له فليس لها مثيل، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۞ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۞ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۞ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١-٤]، وأما الأفعال التي تكون على وجه التأثير والخلق والإيجاد فهي لله وحده، ولا يملك أحد شيئًا مع الله في الفعل والتدبير والخلق؛ قال الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢].

القسمُ الثّالث: صفاتُ المعاني، وهذه صفات تمثّل أمورًا ثابتةً وموجودةً قائمةً بذات الله سبحانه وتعالى، وهي سبع صفات:

أ ـ الحياة، ومعناها: أنّ الله موصوفٌ بالحياة الكاملة الأبديّة التي لا يلحقها موت ولا فناءٌ، قال الله تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وأنه ليس جمادًا من الجمادات، كما يزعم عبدةُ الحجارة والأصنام والكواكب!

ب ـ العلم، ومعناه: أنّ الله مطَّلع على كلّ ما كان وما يكون من الأمور، فكل ما هو كائن فهو لله معلومٌ، ولا يكون شيء لا يعلمه الله تعالى بعلمه دون سابق جهل، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴾ [طه: ٩٨].

ج ـ الإرادة، ومعناها: أنّ الله تعالى نافذ المشيئة، يَحكم بما يشاء، ولا رادّ لحُكْمه وقضائه، فما يحدث في الوجود فهو بمشيئته واختياره، فلا يكون إلا على وفق ما يختاره الله تعالى من قدْرٍ وصِفة وكيفيةٍ وحال، وما لم يُرِدْه الله فلا يكون أبدًا، قال الله تعالى: ﴿ **فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ** ﴾ [البروج: ١٦].

د ـ القدرة، ومعناها: أنّ كل الكائنات مخلوقة لله تعالى، وهو موجدها سبحانه وتعالى، ومخرجها من العدم إلى الوجود، وليس لأي أحد قدرة أو تأثير في الإيجاد والخلق، قال الله تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ [البقرة: ٢٠].

هـ ـ الكلام، ومعناه: أنّ الله متّصف بصفةٍ من شأنها الدّلالة على ما في علم الله تعالى، وكلام الله ليس ككلام المخلوقين، فهو كلام قديم ليس بحرف ولا صوت، قال الله تعالى: ﴿ **وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا** ﴾ [النساء: ١٦٤].

و ـ السمع، ومعناه: أن الله متصف بصفة تُدرَك بها المسموعات، وسمْع الله صفة قديمة لا تشبه سمْع المخلوقين، فكون الله سميعًا لا يقتضي أصمخةً وآذانًا، بل هذه آلات لسمع المخلوقين، وأما الله تعالى الخالق فهو منزَّه عن الاحتياج إلى شيء من الآلات والأعضاء والأدوات.

ز ـ البصر، ومعناه: أنّ الله متصف بصفة يتأتى بها إدراك المبصرات، وبصر الله صفة قديمة لا تشبه بصر المخلوقين، قال الله تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ** ﴾ [الشورى: ١١]، وكون الله بصيرًا لا يقتضي حَدقاتٍ وأجفانًا، بلْ هو سبحانه يبصر ويرى خائنة الأعين وما تخفيه الصدور.

وصفاتُ الله تعالى هي معانٍ وأمورٌ نثبتها لله سبحانه، فنقولُ مثلًا: الله متَّصف بالقدرة، فمعنى ذلك: أننا نثبت معنى الاقتدار لله تعالى، وهو التمكُّن من فِعل ما

يريد، وننفي عنه العجز، وهو عدم التمكُّن مِن فِعل ما يريد، وهكذا في كل صفة من الصفات الإلهية العليا.

أسماء الله الحسنى وصفاته العلى لا تحصر ولا تنتهي:

ومن المعلوم أنّ أسماء الله تعالى وصفاته جميلةٌ جليلةٌ كاملة، وأسماؤه سبحانه هي الأسماء الحسنى، وصفاته هي الصفات العليا، وبعضها قد ورد في الكتاب والسنة، وبعضها لم يَرِد؛ لأن أسماء الله وصفاته وكمالاته لا حصْرَ لها ولا عدَدَ.

حكم إطلاق الأسماء والصفات على الله تعالى:

بَحَثَ علماء الاعتقاد والفقه في جواز تسمية الله تعالى بأسمائه ووصْفه بصفاته؛ فذهبوا إلى أن أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية، أي إننا نطلقها على الله تعالى ونثبتها له سبحانه بالإذن الشرعيّ، بأنْ تَرِدَ في الآيات القرآنية الكريمة أو الأحاديث النبوية الشريفة، وأمّا أنْ نُسمّي الله بما لم يَرِد في الكتاب أو السنة فلا يجوز شرعًا.

أمّا وصف الله تعالى بوصْف معيّن لم يَرِد في الكتاب أو السنة، فللعلماء فيه تفصيل، والأَولى بالناس أن لا يطلِقوا على الله تعالى إلا ما ورد في الكتاب والسنّة من الأوصاف، فلا يجوز أنْ نطلق على الله لفظًا مثل: مهندس العالم، أو: المصمّم، أو: الباني؛ لأنّ ذلك لم يَرِد في الكتاب والسنة، ولم يأذن الله به، ولِما قد يوهِمه من معانٍ غير صحيحة.

موقف أهل السنة والجماعة في فهم النصوص المتشابهة في الكتاب والسنة:

ورد في القرآن الكريم والسنة النبويّة نصوصٌ تدلُّ للوهلة الأولى على تشبيه الله تعالى بخلْقه، وتُسمّى هذه النصوص بالمتشابهات؛ لأنها تشتبه على

المؤمن عند النظرة الأولى، وفي الجانب الآخر هناك آيات محكَمات لا اشتباهَ فيها، قال الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ﴾ [آل عمران: ٧].

وموقف أهل السنة في الآيات والأحاديث المتشابهة يتمثّل في تنزيه الله تعالى عما لا يليق به، فيجب نفي التشبيه عنه سبحانه، واعتقاد أنه لا يشبه شيئًا من خلقه: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١].

التفويض والتأويل طريقان مقبولان عند أهل السنة والجماعة:

بيَّنا أن الواجب شرعًا على المكلَّفين أن ينزِّهوا الله تعالى عن أيِّ معنًى باطلٍ قد يُتوهَّم من النصوص المتشابهة، وهذا التنزيه أمر واجب لا اختلاف في حكمه عند أهل السنة والجماعة، لكنهم بعد القيام بواجب التنزيه اختلفوا اختلافَ رحمةٍ في كيفية التعامل مع النّصوص المتشابهة من حيث الخوض في تفسيرها وتحديد معناها، وشرح المراد بها، فمنهم مَن أحجم عن ذلك، واختار طريقة التفويض، ومنهم مَن أقدم عليه بما بيَّنته الشريعة من النصوص المحكمة، واختار هؤلاء طريقة التأويل.

والحاصل أنّ كلًّا من هاتَين الطريقتَين مقبولتانِ، فلا يجوز الإنكار على من اختار إحدى الطريقتَين، والأمر المتفق عليه هو التنزيه، كما بيَّناه.

وأما معنى التفويض والتأويل بشكل مفصَّل فهو:

أ ـ التّفويض: هو الاعتقاد القطعي بأنّ التشبيه الذي يظهر من النصِّ ليس مرادًا لله تعالى، وأنّ المعنى المراد به بالضّبط مفوَّض إلى الله تعالى، أي: لا نعلم حقيقة المعنى، مع اعتقادنا أنّ لها معنًى في نفسها، لكن المعنى موكولٌ إلى الله

تعالى، ولا نحدّده بشيء، فيقولُ المفوّض في لفظ (يد الله) ـ مثلًا ـ الوارد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠]، هي ليست جارحةً، ثمّ يفوّض المعنى المراد إلى الله، فيقول: والله أعلم بمراده، وهذا منهج بعض العلماء والمفسّرين من السلف والخلف.

ب ـ التّأويل: وهو اعتقاد أنّ التشبيه الذي يظهر من النصّ ليس مرادًا لله تعالى، مع تعيين المعنى المراد، كأنْ يقول في معنى اليدِ ـ مثلًا ـ: ليست جارحةً، والمعنى: القدرة والغلبة.

وللتأويل شرطانِ: أن يتعذّر حمل اللفظ على حقيقته اللغوية، وأن يكون المعنى الذي يؤول إليه اللّفظ معنى محتملًا في اللغة، قريبًا من السياق، موافقًا للأدلة الشرعية.

معنى مصطلح «الإثبات» الوارد في بعض كتب الاعتقاد:

وأمّا مصطلح «الإثبات» الذي جاء في بعض الكتب الشرعية؛ فإنْ قُصِد به إثبات النصّ فهو لا ينافي التفويض أو التأويل؛ لأنّ النصّ ثابت على الطريقتَين، وإنْ قُصد به إثبات المعنى فهو لا ينافي التأويل أو التفويض أيضًا؛ فالمفوّض والمؤول كلٌّ منهما يثبت معنًى، لكن المفوّض لا يعلمه ولا يخوض فيه، والمؤول يعلمه ويشرحه ويبيِّن القول فيه بحسب اللغة وأساليبها والقرائن والأدلة الشرعية.

ويجب التنبّه إلى أنّ بعض المشبِّهة يستعمل لفظَ «الإثبات»، ويريد به تشبيه الله تعالى بخلْقه، فيقول في لفظ «يد»: نثبتها كما وردت، وقد يَتصور في نفسه معنى التّجسيم والتشبيه والأعضاء والجوارح، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

والحقيقة أن هذه الألفاظ المتشابهة جاءت في سياق معين، سواء كانت نصوصًا قرآنية كريمة أو أحاديثَ نبويةً شريفة، فإذا تأمَّل المسلم تلك النصوص في سياقها ومغزاها وما تشير إليه، لم يخطر بباله معنى التشبيه أو التجسيم، فالمراد من قوله تعالى: ﴿ وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ [الطور: ٤٨]، حِفْظُ الله لنبيه الكريم ﷺ وتثبيت فؤاده؛ لشدّة ما يلاقيه من عَنَت الكفار وجحودهم وعنادهم، فإذا فَهِمنا سياق هذا النصّ فَهِمنا المراد من قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾، ولم يخطر بذِهن أحد أنّ الآية الكريمة تثبت أعينًا لله تعالى، وأن هذه الأعين محلّ ومكانٌ لمحمد ﷺ، بل نجد أنّ المسلم السّويّ العقل المستقيم التفكير يستقبح هذا المعنى ويستبعده.

وأمّا ما ورد عن بعض الأئمة المتقدمين: «أمرّوها كما جاءت» فهو قول صحيح، ولا إشكال فيه، ومعناه: أن نترك الخوض في تفسير معنى هذه النصوص المتشابهة، وهو مذهب التفويض الذي أشرنا إليه سابقًا، لكنّ هذا يكون مع كمال التنزيه ونفي التشبيه، كما بيَّناه.

مسألة: «الكيف» منفي عن الله تعالى:

يَشيع على ألسنة بعض المشبِّهة والمجسمة أنه يجب على المسلم أن يثبت «الكيف» ويفوِّض العلم به إلى الله تعالى، وذلك أمر غير مستغرَب من المشبِّهة الذين يعتقدون أن الله يشبه خلْقه بمقدارٍ ما.

والحقّ في هذه المسألة ما بيَّناه سابقًا؛ وهو أنّه يجب على المكلَّف أن ينفي التشبيه، وينزِّه الله تعالى عن أيِّ مماثلة أو مشابَهة بينه وبين خلْقه، مهما كانت تلك المشابهة ضئيلةً أو قليلةً؛ فإنّ وجود مشابهةٍ ما بين الله وخلقه هو نفيٌ لألوهية الله سبحانه وتعالى.

وحتى نبيِّن المراد بهذه المسألة نبيِّن معنى الكيف أوّلًا.

فالكيف هو: الحالة، أو الهيئة، أو الصفة المتغيرة التي تكون ثم تزول، وهذا معلوم من اللغة؛ فإنّ الكيف مأخوذٌ من الاستفهام بـ«كيف؟»، وهذا الاستفهام عن حال الشيء، والحال سُمِّيت حالًا لأنها تتغير من زمان لزمان، ومن مكان لمكان، نقول مثلًا: كيف حال فلان؟ أي: ما الصفة التي استقرّ عليها، ويتجدد سؤالنا عن كيفِه كلما تغيَّر الزمان.

ويسأل سائلٌ: كيف شكل البيت؟ فهذا استفهام عن طريقة تنظيم البيت وغُرَفه وصورته، ويسأل سائلٌ: كيف حصل الحادث؟ ومراد السائل في كل هذه الحالات وصْف الأجسام والحوادث والوقائع المتغيِّرة.

وبناءً على ما سبق؛ فالكيف بهذا المعنى منفيّ عن الله تعالى، ولا يجوز أن نقول: «الكيف ثابت لله»، بل الحقّ أن الكيف منفيٌّ عن الله تعالى؛ إذ لو أثبتناه لأثبتنا لله تعالى الحدوث والتغير ومشابهة الخلق والاتصاف بصفات النقص والاحتياج، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وقد حاول بعض المشبّهة أن يثبتوا «الكيفَ» بالاستدلال بكلام للإمام مالك إمام دار الهجرة رضي الله عنه؛ فإنه قد رُوي عنه أنه قال لما سُئِل عن معنى الاستواء: «الاستواء معلوم، والكيف مجهولٌ، والإيمان به واجبٌ، والسؤال عنه بدعةٌ».

وليس في هذا الكلام دليلٌ على إثباتِ الكيف؛ لأنّ الجهل في لغة العرب يُطلَق أحيانًا على ما يُنكَر، قال الشاعر:

أَلَا لَا يَجْهَلَــنْ أحدٌ علينا   فنَجهَلَ فوقَ جَهْلِ الجاهِلِينا

فالجهل هنا بمعنى الاعتداء والتجاوز والطغيان، سُمِّي بذلك لأنه مِن شأنه

إذا وقع أن ينكره الناس، فقد يُراد بالجهل أحيانًا الإنكار، فتصير عبارة الإمام مالك إنكارًا للجهل، ونفيًا لإثباته، وعلى هذا لا يصح الاستدلال بقول الإمام مالك لإثبات الكيف الذي يثبته المشبِّهة، خصوصًا وأنّ الإمام مالك من أئمة الهدى المعتبرين المتبعين لسُنة النبي ﷺ.

وأوضح من ذلك أن هذه الرواية التي يَستدل بها المشبِّهة غيرُ صحيحة عن الإمام مالك، أو فلنقُلْ: إنها غير دقيقة، وأمّا الرواية الدقيقة فقد جاءت في كتب علماء المالكية، كالقاضي عياض المالكي، وابن عبد البر المالكي، قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى في «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٧/ ١٥١): «... قال: حدثنا مهدي بن جعفر، عن مالك بن أنس: أنه سأله عن قول الله عزّ وجل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ قال: فأطرق مالك، ثم قال: استواؤه مجهول، والفعل منه غير معقول، والمسألة عن هذا بدعة، قال بَقِيٌّ: وحدثنا أيوب بن صلاح المخزومي بالرملة، قال: كنا عند مالك إذ جاءه عراقي فقال له: يا أبا عبد الله، مسألة أُريد أن أسألك عنها، فطأطأ مالك رأسه، فقال له: يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، كيف استوى؟ قال: سألت عن غير مجهول، وتكلمت في غير معقول، إنك امرؤ سوء، أخْرِجوه، فأخذوا بضَبْعَيه فأخرجوه».

فهذا نصّ علماء المالكية يبين أنّ «الكيف» منفيّ؛ لأنه لا يُعقَل ثبوته أصلًا، فلا يصحّ الاستناد إلى الإمام مالك رضي الله عنه لإثبات مذهب المشبِّهة.

الله خالق أفعال الناس:

الإيمان بالله تعالى ووحدانيته يقتضي أن نعتقد أن الله تعالى هو الخالق لكل شيء في الكون؛ قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾

[الزمر: ٦٢]، فهو سبحانه خالق الشجر والحجر والإنسان، كما أنه سبحانه هو الخالق لأفعال الناس وحركاتهم وتصرفاتهم من خير أو شرّ، قال الله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦].

وقد يَسأل سائلٌ: إذا كان الله خالقًا لأفعال العباد، فما الذي يُحاسَب عليه العبد يوم القيامة؟ فالجواب: إنّ ما يُحاسَب عليه العبد يوم القيامة هو اختياره للأفعال التي يعملها.

العبد مختار لأفعاله محاسب عليها:

يُحاسَب العبد على اختياره لأفعاله كلّها؛ فكلّ فعلٍ يفعله باختياره وقصْده يدخل في الحساب والمسؤولية؛ لأنّ التكليف يكون على الأفعال التي اختارها المكلّف، والاختيار هو السبب في الثواب والعقاب، فإن اختار المكلَّف العملَ الصالح كُتِب له الأجر، وإن اختار العمل المحرَّم كُتِب عليه الإثم، وكذلك إن اختار ترْك الواجبات يُعاقَب على تركها، قال الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

معنى القضاء والقدر، وحكْم الاحتجاج بأنّ الأمور مقدّرة ومقضية:

القضاء: هو ما أراده الله من الأمور في الأزل، وثبت عنده سبحانه وتعالى في علمه الأزلي، والقضاء أمر محتوم، قال سبحانه: ﴿ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴾ [مريم: ٢١].

وأمّا القدر: فهو إيجاد الله تعالى الأشياءَ في الواقع على وفْق إرادته وعِلمه، قال سبحانه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، فالتقدير هو جعْل الشيء بمقدار معين، يقال مثلًا: قدّر المهندسُ البيت، أي: جعَله مصمَّمًا على كيفية معينة.

وليس للإنسان أنْ يعتذر بالقضاءِ والقدَر ويترك واجباته المطلوبة منه؛ فإنَّ الاحتجاجَ بذلك معصيةٌ أخرى سيُحاسَب عليها، قال الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وهذه المسألة مرتبطة بما سبق؛ فإن الإنسانُ يُحاسَب على أفعاله التي يختارها بنفسه، كأدائه للصلاةِ فيثابُ على ذلك، وتركه للصلاة فيُعاقَب على ذلك، واحتجاجه بأن الأمر كان مقضيًّا ومحتومًا لا يصحّ؛ فإن كل عاقل يَعلم أنه اختار أفعاله بنفسه، وهذا ما يُحاسَب عليه يوم القيامة.

ويجب على المؤمن أن يرضى بقضاء الله وقدَره، ومعنى ذلك: أن لا يعترض على حكم الله في خلْقه وإيجاده، فلا يجوز أن يتبرَّم بشرٍّ وقَع له، أو مصيبة قُدِّرت عليه، فكما يكون فَرِحًا بالعطاء يكون راضيًا بالمنع، ولكل شيء حكمةٌ عند الله تعالى.

وهذا لا يعني أن يرضى المؤمن بالكفر والمعاصي والكبائر والذنوب؛ فإنه يجتهد في إصلاح نفسه، وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب طاقته وقدرته.

ولذلك اشتهر عن العلماء أنهم يقولون: نرضى بالقضاء ـ أي: لا نعترض عليه ـ ولا نرضى بالمقضيِّ إذا كان معصيةً، أي: نَكره وقوعها، قال الله تعالى: ﴿ إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [الزمر: ٧].

حكم ثواب الله تعالى لأهل الطاعة وعقاب أهل المعصية:

وعَد الله تعالى المؤمنين ـ فضلًا ورحمة منه سبحانه ـ بأنّ لهم مغفرةً من الله وأجرًا عظيمًا، وحذّر الكافرين والعصاة ـ عدلًا منه سبحانه ـ بأنّ لهم عقابًا من الله وعذابًا

أليمًا، وذلك في كثير من الآيات القرآنية الكريمة، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّـٰصِرِينَ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٦، ٥٧]، وقال الله سبحانه: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَـٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: ١٤].

وهذا أمرٌ واضح في الكتاب والسنة، بل إنّ إجماع المسلمين على ذلك بلا خلاف بينهم في ذلك؛ فالمؤمن ـ بحسب ما ورد في نصوص الشريعة ـ مثابٌ على طاعته وإيمانه، والعاصي معاقَب على معصيته، ومَن تاب وأناب تاب الله عليه.

ومن المعلوم عند أهل السنة والجماعة أنّ الله تعالى متصف بالإرادة، وإرادته سبحانه كاملة مطلقة، لا يحدُّها شيء، فليس مجبورًا على شيء، وليس مكرَهًا على فِعلٍ ما.

ومِن هنا نقول في حكم إثابة أهل الطاعة ومعاقبة أهل المعصية: لا يجب على الله تعالى شيءٌ، وكيف يجب عليه شيء وهو الإله الحقّ، المعبود بحقّ، الذي لا يجري في ملكه إلا ما يريد؟!

وقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «سَدِّدُوا وقارِبُوا وأبْشِروا؛ فإنَّه لا يُدْخِلُ أحَدًا الجَنَّةَ عَمَلُه». قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «وَلا أنا، إلَّا أنْ يَتغَمَّدَني اللهُ بِمَغفِرةٍ ورَحْمةٍ». رواه البخاري، فهذا يدل على أنّ الثواب للمؤمنين وأهل الطاعة ليس استحقاقًا، بل هو تفضُّل من الله وإحسانٌ.

بل نقول: كلّ فِعل من أفعال الله عز وجلّ يجري في الوجود بمشيئة الله وعِلمه وقدرته وحكمته، وكل فِعل صادر عن الله تعالى فهو حسنٌ وجميل، والله تعالى إن شاء فعَل، وإن شاء لم يفعَل، لا يوجب أحدٌ عليه شيئًا، قال النبي ﷺ لبعض

بناته: «قُولِي حينَ تُصْبِحينَ: سُبْحانَ اللهِ وبحَمْدِه، لا قُوّةَ إلّا باللهِ، ما شاء اللهُ كان، وما لمْ يَشَأْ لمْ يَكُنْ؛ فإنَّه مَنْ قالَهُنَّ حينَ يُصْبِحُ حُفِظَ حتَّى يُمْسي، ومَنْ قالَهُنَّ حينَ يُمْسِي حُفِظَ حتَّى يُصْبِحَ». رواه أبو داود، وقال سبحانه: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وإثابة الله تعالى العبادَ على طاعاتهم فضلٌ منه وإحسان، لا بوجوب واستحقاق من العباد، بل طاعات العبد كلها لا تساوي شيئًا في الحقيقة؛ لأن العبد لا يستحق شيئًا على مولاه إلا تفضلًا وإحسانًا، وقد جاء في الحديث الشريف عن أبي هُريرة رضي الله عنه قال: سَمعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «لَنْ يُدْخِلَ أحَدًا عَمَلُه الجَنَّةَ». قالوا: ولا أنت يا رسول اللهِ؟ قال: «لا، ولا أَنَا، إلَّا أنْ يَتَغَمَّدَني اللهُ بفَضْلٍ ورَحْمةٍ، فسَدِّدُوا وقارِبُوا، ولا يَتَمَنَّيَنَّ أحَدُكُم المَوتَ: إمَّا مُحْسِنًا فلَعَلَّه أنْ يَزْدادَ خَيرًا، وإمَّا مُسِيئًا فلَعَلَّه أنْ يَسْتَعتِبَ». رواه البخاري.

وأمّا عقابه سبحانه وتعالى للأشقياء فهو عدْل منه بما كسبته أيديهم من الكفر والأعمال القبيحة التي نهى الله تعالى عنها، وقد يعفو الله تعالى عن عصاة المؤمنين ولو فَعلوا الكبائر؛ لأن ذلك راجعٌ إلى مشيئة الله سبحانه، فإن شاء عفا عنهم، وإن شاء عذَّبهم؛ وذلك لقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨].

معنى السعيد والشقي:

السعيد: المؤمن الذي آمَن ومات على الإيمان، وهو الذي يدخل الجنة بفضل الله تعالى، وسُمِّي المؤمن سعيدًا؛ لأنّ السعادة الحقيقية هي في توفيق الله تعالى عبْدَه للإيمان به، ولأن الإيمان بالله أساس لكل خير يحصل للعبد، بل كل شيء يصيب العبد يهون بالإيمان بالله، وتزول شدته إذا رَجَعَ أمْرَه إلى الله.

وأما الشقيّ فهو الكافر الذي مات على الكفر، مع أنه وصلَتْه الدعوة وقامت عليه الحُجة، وهو الذي يدخل النار، وسُمِّي الكافر شقيًّا؛ لأنّ الشقاء الحقيقي هو في الجهل بالله تعالى، بحيث لا يدري الكافر أن له ربًّا، وأن له دِينًا، وأن الله أرسل له رسولًا، فتصير كلّ النِّعَم الظاهرية غيرَ ذات نفْعٍ أو قيمة؛ لأن الكافر يعيش في فراغ رُوحي عميق، لا يعرفه المؤمنون.

وقد جاء عن بعض العارفين أنه قال: «مَن وجد الله ما فقَد شيئًا، ومَن فقَد الله ما وجَد شيئًا». وما ذلك إلا لأنّ معرفة الله هي رأس كل الأمور، نسأل الله أن نموت على الإيمان، سعداءَ غير أشقياء.

وقد أثبت القرآن الكريم هذه المعاني المهمة في آياته الحكيمة؛ قال الله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ * فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ * خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾ [هود: ١٠٥-١٠٨].

إثبات رؤية المؤمنين لله تعالى يوم القيامة:

أهل السنة والجماعة يثبتون رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، ولا ينكرون ذلك، والأصلُ في هذا الموضوع أنْ نسلِّم لله تعالى ولرسوله ﷺ؛ فالأمر كلّه لله سبحانه، إنْ شاء أن نَراه رأيناه فضلًا منه ونِعمةً، وإنْ حرَمنا ذلك فلا أحد يوجِب على الله شيئًا، فالواجب على المسلم ليجيب عن هذا السؤال أنْ يعرِف مِن الكتاب والسنة: هل نرى ربّنا يوم القيامة أو لا؟

والجواب عن هذه المسألة واضحٌ في نصوص الكتاب والسنة؛ قال الله تعالى:

﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وقال النبي ﷺ: «إنَّكُم سَتَرَونَ ربَّكم، كمَا تَرَونَ هذا القَمَرَ، لا تُضَامُّونَ في رُؤْيَتِه». رواه البخاري، وغير ذلك من شواهد الكتاب والسنة في رؤية المؤمنين ربَّهم يوم القيامة.

ويجب التنبّه إلى أنّ الإيمان برؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة لا ينافي الاعتقاد الصحيح بأن الله تعالى ليس كمثله شيء، ولا يشبه خلْقه في الجسمية والمحدودية.

فلذلك يجب أن نعتقد أيضًا أن رؤيتنا لله تعالى يوم القيامة ليست وفْق طبيعة الرؤية الدنيوية التي اعتدنا عليها في حياتنا؛ لأنّ الله ليس جسمًا محدودًا كالأشياء التي نشاهدها في الدنيا، بل يرى المؤمنون ربَّهم سبحانه وتعالى بحسب ما يليق به سبحانه؛ من غير تشبيه، ولا تمثيل، ولا تجسيم، ولا أبعاد مكانية، ولا مسافات، ولا جهات.

والخلاصة أنّ أهل السنة والجماعة يثبِتون رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، وفي الوقت نفسه ينزّهون الله تعالى عن مُشابَهة المخلوقين والاتصاف بالحدود والجهات والحيز والمكان وغير ذلك، وهذا أمر يصعب تصوُّره بملاحظة القوانين الحسّية التي اعتاد عليها الناس في الدنيا، لكنه أمرٌ حقّ يجب الإيمان به، والله تعالى يوم القيامة يخرق العادات التي اعتاد عليها الناس؛ لأنه سبحانه هو الخالق للعادات، وهو الخارق لها إن شاء سبحانه.

معنى «الاستواء» في القرآن الكريم والسؤال عن الله تعالى بلفظ «أين؟»:

لفظ «الاستواء» في القرآن الكريم يُفهَم في ضوء قواعد اللغة العربية وأساليب العرب في الخطاب والكلام، وهو في غالب آيات القرآن الكريم يُراد به التدبير والتقدير والخلْق، ولذلك قال الإمام الطبري في تفسيره: «وأوْلى المعاني بقول الله

جل ثناؤه: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٩]: عَلا عليهن وارتفع، فدبَّرهنّ بقدرته، وخلقهنّ سبع سموات»[١]. وينبغي أن يتنبَّه المسلم إلى أن العلو والارتفاع يُقصَد به علوّ القدرة والتدبير، لا علوّ المكان والجهة؛ فإن الله عز وجل ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يُوصَف بصفات المخلوقات، كالحلول في الجهات والانحصار في الأمكنة.

ولذلك فالأصل أن استعمال عبارة «أين الله» غير جائزة شرعًا؛ لأنّ المعنى الحقيقي في اللّغة للفظ «أين» السؤال عن المكان، والله تعالى لا يجوز عليه الحلول في المكان أصلًا، وأمّا إنْ قُصِد بلفظ «أين» المعنى المجازي ـ وهو السؤال عن المكانة والمنزلة ـ فجائزٌ شرعًا، وقد ورد هذا المعنى في كلام عثمان رضي الله عنه: أنه تكلَّم عنده صعصعة بن صُوحان فأكثَرَ، فقال: أيها الناس، إن هذا البَجْباج النَّفّاج لا يدري ما الله ولا أين الله... معناه: أن حاله في وضع لسانه من إكثار الخطل، وما لا ينبغي أن يقال كلّ موضع؛ كحال مَن لا يدري أن الله سميع لكل كلام، عالمٌ بما يجري في كل مكان[٢].

وقد وردت عبارة «أين الله» أيضًا في حديث الجارية الذي جاء فيه: قال: وكانت لي جارية ترعى غنَمًا لي قبل أُحد والجوانية، فاطَّلعتْ ذات يوم، فإذا الذِّيب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم، آسَف كما يأسفون، لكني صككتها صكةً، فأتيت رسول الله ﷺ، فعظَّم ذلك علَيَّ، قلت: يا رسول الله، أفلا أُعتِقها؟

---

(١) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، «جامع البيان في تأويل القرآن»، ط١، (تحقيق: أحمد شاكر)، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م، ج١، ص٤٣٠.

(٢) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو (ت٥٣٨هـ)، «الفائق في غريب الحديث والأثر»، ط٢، (تحقيق: علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعرفة، لبنان، ج١، ص٧٨.

قال: «ائْتِنِي بِها»، فأتيتُه بها، فقال لها: «أَيْنَ اللهُ؟» قالت: في السَّماء، قال: «مَنْ أنا؟» قالت: أنت رسولُ الله، قال: «أَعْتِقْها؛ فإنَّها مُؤمِنةٌ». رواه مسلم.

قال الحافظ ابن فورك في شرح هذا الحديث: «ظاهر اللغة يدل أن «أين» موضوعة للسؤال عن المكان، وهذا هو أصل هذه الكلمة، غير أنهم قد استعملوها عن مكان المسؤول عنه في غير هذا المعنى؛ وذلك أنهم يقولون عند استعلام منزلة المستعلم عند من يستعلمه: أين منزلة فلانٍ منك؟ وأين فلانٌ مِن الأمير؟ واستعملوه في استعلام الفرق بين الرُّتبتَين؛ بأن يقولوا: أين فلان من فلان؟ وليس يريدون المكان والمحل، بل يريدون الاستفهام عن الرتبة والمنزلة، فإذا كان ذلك مشهورًا في اللغة احتمل أن يقال: إن معنى قوله ﷺ: «أين الله؟» استعلام لمنزلته وقدْره عند الجارية وفي قلبها، أي: هو رفيع الشأن عظيم المقدار»[(١)].

ويقول الإمام الخطابي رحمه الله تعالى: «هذا السؤال عن أمارة الإيمان وسِمة أهله، وليس بسؤال عن أصل الإيمان وصفة حقيقته، ولو أن كافرًا يريد الانتقال من الكفْر إلى دِين الإسلام، فوصف من الإيمان هذا القدْر الذي تكلمت به الجارية؛ لم يَصِر به مسلمًا حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ﷺ، ويتبرى من دِينه الذي كان يعتقده»[(٢)].

وقال الإمام النووي: «قوله ﷺ: «أين الله؟» قالت: في السماء، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أَعتِقها؛ فإنها مؤمنة»، هذا الحديث من أحاديث

---

(١) ابن فورك، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني (ت٤٠٦هـ)، «مشكل الحديث وبيانه»، ط٢، (تحقيق: موسى علي)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م، ص١٥٨، بتصرف.

(٢) الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (ت٣٨٨هـ)، «معالم السنن (شرح سنن أبي داود)»، ط١، المطبعة العلمية، حلب، ١٩٣٢م، ج١، ص٢٢٢.

الصفات، وفيها مذهبانِ تقدَّم ذكرهما مراتٍ في كتاب الإيمان؛ أحدهما: الإيمان به من غير خَوض في معناه، مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وتنزيهه عن سمات المخلوقات. والثاني: تأويله بما يليق به. فمَن قال بهذا قال: كان المراد امتحانها هل هي موحدة تقرّ بأنّ الخالق المدبر الفعال هو الله وحده؟ وهو الذي إذا دعاه الداعي استقبل السماء، كما إذا صلى المصلي استقبل الكعبة، وليس ذلك لأنه منحصر في السماء كما أنه ليس منحصرًا في جهة الكعبة، بل ذلك لأنّ السماء قِبلة الداعين، كما أن الكعبة قِبلة المصلين، أو هي من عَبَدة الأوثان العابدين للأوثان التي بين أيديهم، فلما قالت: في السماء، عَلِم أنها موحِّدةً وليست عابدةً للأوثان»[1].

وعليه؛ فإنّ الله تعالى منزّه عن أنْ يحويه المكان، أو يسأل عنه بـ«أين» بمعناها اللغوي الظاهر، وهو الاستعلام عن المكان؛ فإنه خالق المكان والزمان، ومن الواجب أن نعلِّم ذلك للأطفال، وأن نجيبهم على أسئلتهم بما يناسب قدراتهم، وبما يعرِّفهم أن الله تعالى منزَّه عن مشابَهة المخلوقات.

هذا ما يتعلق بمسائل العقيدة في الإيمان بالله تعالى، والمعنى الإجمالي الذي يجب الإيمان به في هذا الباب، وهو خلاصة ما سبق:

أن نؤمن بالله تعالى مع الإذعان والتسليم له سبحانه، وأن نثبت له كل صفات الكمال والجلال ما عَلِمْنا منها وما لم نَعلَم، وننزِّهه عن صفات النقص ومشابَهة الخلْق في أيِّ شيء، ونثبت لله تعالى أنه خالِق أفعال الناس، وأنه يحاسبهم على ما كان منهم، يثيب المؤمنين برحمته وفضْله، ويعذِّب الكافرين بعدله.

وهذه العقائد الإلهية جميعها متضمَّنة في شهادة التوحيد: «لا إله إلا الله».

---

(١) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، «المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج»، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ، ج٥، ص٢٤.

الباب الثاني

النبوات

من العقائد الإسلامية الواجبة على المكلَّف التابعة للإيمان بالله تعالى الإيمانُ بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ولذلك خصص علماء أهل السنة والجماعة بابًا في كتب العقائد لذِكر المسائل المتعلقة بالنبوات.

وفيما يأتي ذِكرٌ لأهمّ تلك المسائل الاعتقادية التي يجب على المكلَّف أن يعرِفها ويجزم بها، ولا يجوز له أن يغفُل عنها أو يجهلها، وهي عقائد تَزيد إيمانَ المؤمن بربه، وتقوّي عبادته، وتثبت في نفسه دِين الإسلام؛ لأنه أعظم نِعمة من نِعَم الله تعالى على البشرية، كما أنها عقائد لا يصلح إيمان المؤمن إلا بها؛ لأنها هي الشقّ الثاني من شهادة التوحيد: «وأشهد أن محمدًا رسول الله».

معنى الرسول والنبي:

الرّسول والنبيّ عند كثير من العلماء بمعنًى واحد؛ وهو: إنسان ذكر حرّ سليم عن كلّ منفّر طبعًا، أُوحِيَ إليه بشرْع يعمل به، وهو مأمور بأنْ يبلّغ الشّريعة للناس، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ﴾ [الحج: ٧٥].

سبب إرسال الله للرسل والأنبياء:

أرسل الله تعالى رسله وأنبياءه للناس هدايةً لهم إلى طريق الحقّ؛ ليعرفوا الله

تعالى ويعبدوه، ولتبليغهم أوامره ونواهيه؛ لينتظم أمرهم وتستقيم شؤونهم في الحياة، ويبعدوا عن التنازع في الأمور، فالرّسل والأنبياء معلّمون ومرشدون ومربُّون للخلْق جميعًا؛ قال الله تعالى: ﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ۞ فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ﴾ [البقرة: ١٥١، ١٥٢].

كما أنّ الله أراد ببعثة الرسل للخلْق أن يبتلي الناس باتباع الدين القويم، فيظهر أهل الحق ويتميزوا عن أهل الباطل؛ قال الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٣]، وقال سبحانه: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٣].

ومن رحمة الله تعالى أنْ أرسل إلى الخلْق رسلًا مبشِّرين ومنذرين، تفضلًا منه سبحانه، ولا يجب عليه ذلك، بل هو بمحْض مِنّته ورحمته.

وجوب معرفة أسماء الرسل عليهم الصلاة والسلام:

يجب على المؤمن أنْ يعرِف الرسل المذكورين في القرآن الكريم بأسمائهم، بمعنى أنه يجب أن يعرِف الجواب إذا سُئِل عن واحد منهم: هل هو رسول أو لا؟ وهم خمسة وعشرون رسولًا ونبيًّا: آدم، ونوح، وإدريس، وهود، وصالح، وإبراهيم، ولوط، وإسماعيل، واليسع، وذو الكفل، وإلياس، ويونس، وإسحاق، ويعقوب، ويوسف، وشعيب، وموسى، وهارون، وداود، وسليمان، وأيوب، وزكريا، ويحيى، وعيسى، ومحمد صلوات الله وسلامه عليهم جميعًا. ويُستحب حِفظ أسمائهم جميعًا؛ ليزداد المؤمن من حبِّهم واتباعهم ومعرفة كمالاتهم ويقتدي بهم، وخصوصًا سيدنا الحبيب سيِّد ولَدِ آدم عليه الصلاة والسلام.

وكذلك يجب الإيمان بأنّ الله تعالى بعث رسلًا غير المذكورين في القرآن الكريم، وإنْ كنا لا نعرِف أسماءهم وبلدانهم وأممهم، فنحن نؤمن برسل الله وأنبيائه مَن عرَفنا منهم ومن لم نعرِف؛ قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ [غافر: ٧٨].

الواجب اعتقاده في حق الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام:

رسل الله تعالى هم سُفراء الله إلى الخلْق، وهم المبلِّغون لرسالة الله سبحانه إلى العباد، ومقامهم مستمدٌّ من إكرام الله لهم وتعظيمه إياهم، فيجب على المؤمن أن يحترم كلّ رسول أو نبيّ، وأن يجعل في قلبه مرتبةً خاصّةً لهم، بحيث يحتلون في قلبه مكانًا أعلى من مكانة الأب والأم، والابن والبنت، وكل قريب أو حبيب، بل يجب أن يكون النبيّ أحبّ إلى الشخص من نفسه وذاته وكل شيء في العالم، يفتديه بنفسه وماله وأهله؛ فإنّ الأنبياء هم سبب النعمة الكبرى، وبهم كانت الهداية العُظْمى، وبتعليماتهم استقامت الحياة الدنيا، وننجو ببركتهم في الحياة الأخرى، وهم الشافِعون والمشفَّعون عند الله تعالى.

والواجب على كلّ مكلَّف أن يثبت للرسل ـ عليهم وعلى نبينا الصلاة والسلام ـ كل صفة مدح يستوجبها مقام النبوّة، وينفي عنهم كلّ صفة ذمّ تنافي مقامهم العليَّ، وذلك كما يأتي:

١ ـ العصمة: أي العصمة في القول والفعل؛ فالله تعالى حفظ ظواهرهم وبواطنهم في الصِّغَر والكبر، قبْل النبوة وبعدها من كل عمل منهيّ عنه، أو قول زُور أو كذِب؛ قال الله تعالى في وصف رسوله عليه الصلاة والسلام[1]: ﴿ مُّطَاعٍ

---

(١) يَذكر علماءُ التفسير أنّ «الرسول» في الآية إمّا أن يكون سيدنا جبريل عليه السلام أو سيدنا =

ﵟثَمَّ أَمِينٖﵞ [التكوير: ٢١]، وجاء في القرآن وصف سيدنا الكليم موسى عليه السلام: ﵟإِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُﵞ [القصص: ٢٦]، بل ورد هذا الوصف في القرآن الكريم في سورة الشعراء في حق سادتنا الأنبياء: نوح وهود، وصالح ولوط، وشعيب ﵟإِنِّي لَكُمۡ رَسُولٌ أَمِينٞﵞ [الشعراء: ١٠٧، ١٢٥، ١٤٣، ١٦٢، ١٧٨].

وما حُكِي عن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم مما ورد في الكتاب أو السنة مما يكون ظاهره منافيًا للعصمة، فلا يجوز حمْله على ظاهره، بل لا بدَّ من تأويله تأويلًا حسنًا متوافقًا مع قواعد اللغة العربية وسياق النص الذي ورد؛ لتكون هذه الظواهر مطابقةً للنصوص القرآنية والنبوية.

وتجدر الإشارةُ هنا أنه لا يُوجَد نصّ شرعي صحيح صريح يدلّ على ما يخالف عصمة الأنبياء عليهم صلوات الله وسلامه، وكل ما ورد ممّا يكون موهمًا يمكن تأويله تأويلًا قريبًا، وهذا يُراجَع بتفاصيله في كتب التفسير وشروح الحديث.

٢ـ الصدق: وهو مطابقة الخبر للواقع، فلا يخبِر النبي ﷺ بشيء ويكون مخالفًا للحقيقة، ودليل هذه الصفة أنه أُجرِيَت على يده المعجزة، وهي دليل الصدق، ولقول الله تعالى: ﵟوَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَﵞ [الزمر: ٣٣]، وقول الله تعالى: ﵟهَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَﵞ [يس: ٥٢].

٣ـ الفطانة: أي الذكاء وقوّة الملاحظة؛ كي يقيموا الحجّة على صِدْق ما يدْعون إليه، ويبطلوا شبهات المخالفين، قال الله تعالى في حقّ سيدنا إبراهيم عليه السلام: ﵟوَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦۚ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ إِنَّ

= محمدًا ﷺ، وعلى الوجهين فالرسول موصوف بالأمانة، وهذا موضع الشاهد من الآية الكريمة.

﴿رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣]، وكذلك كل الأنبياء كانوا فطناء قادرين على أبلغ أنواع الاستدلال بأوجز عبارات وأجمع كلمات.

التبليغ: أي أنْ يبلِّغ الرسول عن الله تعالى ما أمره بتبليغه، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٢٠]، وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧]، ووظيفة التبليغ هي محور رسالة كل رسول؛ فهم يبلِّغون العباد أنهم رسلُ الله ليؤمنوا بالله وحده، قال الله تعالى: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ﴾ [العنكبوت: ١٦]، وهذا الخطاب هو خطاب كل رسول من الله لقومه.

وجوب نفي النقائص عن الرسل والأنبياء عليهم السلام:

ويَستحيل على الرسل أضداد الصفات الواجبة لهم؛ فيستحيل أن يتصفوا بالخيانة، أو الكذب، أو البلاهة، أو كتمان الرسالة، أو عدم التبليغ.

وما ورد من الروايات التي تثبت المعاصي أو الكبائر للأنبياء فهي في غالبها روايات مكذوبة غير صحيحة، قد تكون من روايات أهل الكتاب من أصحاب الإسرائيليات، ومن رواها فقد رواها بحكم الثقافة العامة المحكية، لا تصديقًا بها، فلا يجوز الأخذ بها والاحتجاج بما فيها، وما ثبت من النصوص أو الآثار التي تفيد خلاف عصمة الأنبياء فيمكن تأويلها وحملها على محمل حسن مقبول، وقد ألّف العلماء كتبًا مفصّلة في مثل هذه النصوص والآثار وكيفية فَهْمها بطريقة صحيحة، ككتاب «عصمة الأنبياء» للإمام فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى.

وأما الأعراض البشرية ـ كالمرض والأكل والشرب ـ فكل ذلك جائز على الرسل، بشرط أن لا يكون ذلك منقِصًا من مراتبهم العلية، ومقاماتهم الكريمة، فلا يجوز عليهم الأمراض المنفِّرة، كالبرص والعمى.

والحكمة من ابتلاء الأنبياء بالأعراض البشرية هو رفع مقاماتهم العلية، وزيادة أجورهم عند الله تعالى، وليكونوا محلًّا للقدوة الصالحة للناس جميعًا؛ فالرسل هم بشرٌ من البشر، وإن كانوا خير البشر على الإطلاق.

والخلاصة أنّ الأنبياء والرسل هم صفوة الله من خلقه، المجتبَون لحضرة قُرْبه وقُدسه، طهّرهم الله من كل رِجس أو ضلال، وحلّاهم بأبهى الكرامات وأحسن الخصال، وزانهم بالعلم والجمال والكمال والجلال، فصلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين ما ترنّم شادٍ، أو تغنّى ذو مقال.

النبوة فضل من الله تعالى ولا تنال بالاكتساب والاجتهاد:

النبوّة فضل من الله تعالى، وهي اختصاص منه سبحانه، يختصّ بفضله من يشاء سبحانه، قال الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ﴾ [الحج: ٧٥]، وقال الله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وليست النبوة ثمرة الاجتهاد في العبادة، بل الاجتهاد في العبادة والزهد والورع واكتساب العلوم والفضائل الحسية والمعنوية، مهْما بلَغَت عظمةُ ولايةِ صاحبها ودرجة قُربه من الحقّ تبارك وتعالى، فإنه يظلّ دون منزلة الأنبياء والرسل؛ لأنّ الفضل الحقيقي هو في الاختصاص الإلهي والتقريب الرباني، ولا تكون مراتب الأنبياء بمجرد العمل الإنساني، بل بتوفيق الله واجتبائه.

ختم النبوة بسيدنا محمد ﷺ:

ومما يجدر ذِكره هنا أنّ النبوة قد خُتِمت بسيدنا محمد ﷺ، فكل مَن ادّعى النبوة لنفسه من المذكورين في التاريخ القديم أو الحديث، أو فيما سيأتي من الأزمان؛ هو كاذبٌ كاذبٌ، ضالٌ مضلٌ، قال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وما ادّعاه مسيلمة الكذاب والقادياني الكذاب وغيرهما كذِبٌ وزُور، وهو حُجة عليهم يوم القيامة وعلى مَن اتبع كذبهم.

معجزات الأنبياء حق:

والنبوّة لا تثبت بمجرّد الادّعاء، بل لا بدّ لها من دليل على صِدق النبيّ، وهو المعجزة التي يجريها الله تعالى على يد النبيّ تصديقًا له في دعواه، والتي تَتنزَّل منزلة قول الله تعالى: صَدَق عبدي فيما يبلِّغه عنّي.

فالأنبياء عليهم السلام مرسلون من قِبَل الله تعالى ليبلغوا رسالته إلى العالمين، ولا يمكن التصديق بهم بمجرد التقليد، بل لا بدّ من دليل يدلّ الخلْق على صدقهم وقولهم الحق، وأن الله تعالى أوحى إليهم وأرسلهم إلى الناس، وذلك الدليل هو المعجزة.

وقد عرَّف الإمام الباقلاني المعجزة، حيث قال: «المعجزات هي أفعال الله تعالى الخارقة للعادة، المطابقة لدعوى الأنبياء وتحديهم للأمم بالإتيان بمثل ذلك»[١].

---

(١) الباقلاني، القاضي أبو بكر بن الطيب (ت٤٠٣هـ)، «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به»، (تحقيق: محمد زاهد الكوثري)، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ص٥٨.

والمعجزة عند علماء الاعتقاد هي أمرٌ يخرق القوانين الطبيعية المعتادة، كانقلاب العصا حيةً تسعى، وخروج الماء من بين أصابع النبي ﷺ، وانشقاق القمر، ويقترن هذا الأمر الخارق بدعوى النبوّة، وإنّما يجريه الله تعالى على يد الرسول أو النبيّ ليتحدى الناس أن يأتوا بمثله ويعجزوا عن ذلك، فيكون عجْزُهم دليلًا على أنه مرسَل من عند الله تعالى.

ومعجزات الأنبياء كثيرة جدًّا، من أشهرها:

ـ لسيدنا صالح عليه السلام: إخراج الناقة من الحجر، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَۚ وَءَاتَيۡنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبۡصِرَةٗ فَظَلَمُواْ بِهَاۚ وَمَا نُرۡسِلُ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّا تَخۡوِيفٗا﴾ [الإسراء: ٥٩].

ـ لسيدنا موسى عليه السلام: كانقلاب العصا حيةً، قال الله تعالى: ﴿ وَأَلۡقِ عَصَاكَۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [النمل: ١٠]، وفلق البحر، قال الله تعالى: ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرۡقٖ كَٱلطَّوۡدِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣].

ـ لسيدنا عيسى عليه السلام: كإحياء الموتى وإبراء الأكْمَهِ والأبرص بإذن الله تعالى؛ لقوله سبحانه: ﴿إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱذۡكُرۡ نِعۡمَتِي عَلَيۡكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذۡ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗاۖ وَإِذۡ عَلَّمۡتُكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَۖ وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ بِإِذۡنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِيۖ وَتُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ بِإِذۡنِيۖ وَإِذۡ تُخۡرِجُ ٱلۡمَوۡتَىٰ بِإِذۡنِيۖ وَإِذۡ كَفَفۡتُ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذۡ جِئۡتَهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [المائدة: ١١٠].

ـ لسيدنا محمد ﷺ: كالقرآن العظيم الذي هو المعجزة الكبرى الخالدة، وتسبيح العصا بين يَدَيه الشريفتَين، وانشقاق القمر، وإلقاء البركة في الطعام القليل، حتى أطعم جيشًا من كيس تمْر، ونبع الماء من بين أصابعه الشريفة، وحنين الجِذع إليه، وغير ذلك مما ورد في كتب السنن والآثار والسير.

❊ ❊ ❊



الباب الثالث

السمعيات

نتناول في هذا الباب مسائل العقيدة الإسلامية التي نعرِفها من جهة النقل؛ إما بأنْ تكون مذكورةً في القرآن الكريم، أو السنة النبوية المطهّرة، كإثبات ما يكون من الأحداث بعد الموت؛ إما في البرزخ من نعيم القبر أو عذابه، وما يكون يوم القيامة من حشر ونشْرٍ وميزان وصراط، وغير ذلك من الأمور التي نتلقاها بالسمع من الأدلة الشرعية الصحيحة.

سيدنا محمد ﷺ أفضل الخلق:

أفضل الخلق على الإطلاق سيدنا محمّد ﷺ، ثمّ يأتي بعده أولو العزم: نوح وإبراهيم وموسى وعيسى، ثم بقية الرسل، ثم بقية الأنبياء، ثم الملائكة، عليهم جميعًا أفضل الصلاة والسلام، هذا هو القول المختار عند طائفة من علماء أهل السنة والجماعة، والله تعالى أعلم.

ولا إشكال في القول بتفضيل بعض الأنبياء على بعض؛ لقول الله تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

الإيمان بوقوع حادثة الإسراء والمعراج:

يجب أن نؤمن أنّ الله قد أكرم نبيَّه بأنْ أسرى به يقظةً ليلًا على البُراق من مكة المكرمة إلى القدس الشريف بالروح والجسد.

ونؤمن أنه عرج به يقظةً ـ رُوحًا وجسدًا ـ بصحبة جبريل عليه السلام من القدس الشريف إلى سِدرة المنتهى فوق السموات السبع إلى حيث شاء الله تعالى.

وقد وردت حادثة الإسراء في صريح كتاب الله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الإسراء: ١]، وأمّا المعراج فهو محلّ إجماع عند المسلمين؛ لِما تواتر في ذلك من الأخبار الصحيحة عن النبي الصادق عليه الصلاة والسلام.

وقد سبق سيدنا أبو بكر الصديق كلَّ الناس بالتصديق بالإسراء والمعراج، ولُقِّب لأجل ذلك بالصديق؛ لأجل مبالغته في وصف النبي ﷺ بالصِّدق واتباعه فيما أخبر.

براءة السيدة عائشة مما قذفها به المنافقون:

يجب اعتقاد براءة السيدة عائشة رضي الله عنها مما اتهمها به المنافقون، واعتقادُ خلاف ذلك يوقِع صاحبه في الكفر إن كان عارفًا بورود تبرئتها في القرآن الكريم؛ لأنه يكذّب صريح القرآن، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [النور: ١١].

أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام:

الأمة الإسلامية أفضل الأمم؛ لقول الله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وإنما كانت الأمة الإسلامية أفضلَ الأمم لِما تفوّقت به على سائر الأمم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله تعالى.

والصحابة الكرام أفضل الأمة بعد رسول الله ﷺ، ثم التابعون؛ وذلك لِما شهِد به النبيّ ﷺ، حيث قال: «خَيرُ أُمَّتي القَرْنُ الذينَ يَلُونِي، ثمَّ الذينَ يَلُونَهم، ثُم الذين يَلُونَهم». رواه مسلم.

وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلِي، رضي الله عنهم جميعًا، وأفضليتهم حسب ترتيب توليهم الخلافة.

ويليهم في الفضل بقية العشرة المبشَّرين بالجنة، وهم: طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وأبو عبيدة عامر بن الجراح. ثم أهل بدر، فأُحد، فأهل بيعة الرضوان.

مكانة الصحابة وموقف المسلم من الاختلاف الذي وقع بينهم:

الصحابة أفضل النّاس بعد الأنبياء، وجميعهم عدول، ولا يجوزُ الطعن فيهم ولا الانتقاص منهم؛ فهم خِيرة الخِيرة؛ قال الله تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ويُستحب الترضّي على الصحابة جملةً دون استثناء أحد منهم، ولا يجوز الانتقاص منه أو الإقلال من شأنه.

ومع الفضيلة الثابتة للصحابة؛ فهم بشرٌ غير معصومين، وما وقع بينهم من تشاجر واقتتال، فالأسلم لدِين المسلم أنْ لا يخوض فيه، ويكفي أن نحبهم جميعًا، وقد قرر علماؤنا أن الصحابة الذين وقع بينهم تشاجرٌ واقتتال كانوا مجتهدين، فمَن أصاب منهم فله أجرانِ، ومَن أخطأ فله أجرٌ.

اتباع المسلم إمامًا من الأئمة:

يجب على المكلَّف أنْ يعمل بأحكام الشريعة الإسلامية، وليتمكَّن من العمل بها لا بدّ له من تحصيل العلم بما هو مطلوب منه، ولذا يجب على المسلم غير المجتهد أنْ يقلِّد أحد المذاهب الأربعة الفقهية؛ ليتمكن من العمل بالأحكام الشرعية، والمذاهب التي يجوز اتّباعها هي: المذهب الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبليّ، قال الإمام اللَّقاني:

فواجبٌ تَقليــد حَبْرٍ منهم كذا حَكى القومُ بلَفظٍ يُفهَم

وأمّا في العقائد فمن المعلوم أنه لا يجوز التقليد فيها، بل يجب على المكلَّف أن ينظر ليعرِف ربه سبحانه وتعالى، ونبيَّه ﷺ.

ومن أئمة المسلمين المعتبرين في العقائد الدينية الذين اشتهروا وصار لهم مذاهب متبوعة، الإمامانِ: أبو الحسن الأشعري، وأبو منصور الماتريدي، واشتهر أتباعهما بالأشاعرة والماتريدية، وهم غالب أهل السنة والجماعة، والاتباع في العقائد ليس من باب التقليد، بل هو من باب النظر الصحيح والمعرفة المؤيَّدة بالدليل العقلي والنقلي.

وأمّا في التصوف والسلوك فمِن أبرز الأئمة: الإمام الجنيد، والإمام عبد القادر الجيلانيّ، والإمام أحمد الرفاعيّ، والإمام أبو الحسن الشاذليّ.

والواجب على المكلّف على كلِّ حالٍ أن يرجع في أسئلته الدينية التي لا يعلمها إلى أهل العلم المعتبرين من أتباع المذاهب الأربعة الذين عُرِفوا بالتقوى والدِّين والعلم والورَع؛ وذلك لأنّ المسلم أحيانًا قد لا يعرف القول الصواب لكونه ليس من أهل الاستدلال والأخذ المباشر من الكتاب والسنة، فيسأل من أُوتِيَ العلم

والتقوى، فيكون بذلك عاملًا بقول الله تعالى: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣].

مكانة الأولياء الصالحين وكراماتهم:

الوليّ: هو مَن تولّى عبادة الله تعالى وطاعته ظاهرًا، وحَوى قلْبُه الإيمان والتقوى باطنًا، فتولّاه الله تعالى بحفظه عن المعاصي، واختصه بالاستقامة والمداومة على ذِكر الله ومراقبته، قال الله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ * لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤].

وأمّا الكرامات فإن أعظم الكرامة هي الاستقامة، ومجانبة المعاصي العملية والقلبية، وعدم الوقوع فيها مطلقًا، وهذا أمر صعب جدًّا، لا يُوفَّق له إلا القليل من الناس، فهؤلاء هم الأولياء.

وأمّا الكرامة بمعنى خرْق العادة؛ فهي أمر جائز عند أهل السنة والجماعة، وهي ثابتة لا تُنكَر، ومروية عن كثيرين بطرق صحيحة ومتواترة، ومن ذلك ما ذكَره الله تعالى في قصة مريم عليها السلام: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧]، وفسر بعض علمائنا هذا الرِّزق بأنه طعام من عند الله يأتي للسيدة مريم بدون كسْب منها أو معاونة من إنسان، بل هو من الله تعالى رِزق خالص، بحيث كان ثمر الصيف يأتيها في الشتاء، ولذلك تساءل عنه سيدنا زكريا عليه السلام.

وقد وقعت الكرامات للصحابة رضوان الله عليهم؛ فهذا عمر بن الخطاب ينادي من المدينة المنورة في جيش بعيد، فيسمع قائد الجيش صوت عمر، مع بُعد المسافة، وقد وردت هذه القصة في فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، عن عبد الله ابن عمر، أن عمر بن الخطاب بعث جيشًا، وأمَّر عليهم رجلًا يُدعى ساريةً، قال: فبينا عمر يخطب الناس يومًا، قال: فجعل يصيح وهو على المنبر: يا ساري، الجبلَ، يا ساري، الجبلَ، قال: فقدِمَ رسول الجيش فسأله، فقال: يا أمير المؤمنين، لَقينا عدوَّنا فهزمناهم، فإذا بصايح يصيح: يا ساري، الجبلَ، يا ساري، الجبلَ، فأسندنا ظُهورنا بالجبل، فهزمهم الله.

مكانة الدعاء في الإسلام وأثره في حياة العبد:

الدعاءُ عبادة يُثاب عليها صاحبها، وهو مستجابٌ إذا توافرت فيه شروط الاستجابة، والاستجابةُ أنواع:

١ـ أنْ يُعطى العبدُ عَين ما طلب، أو خيرًا منه.
٢ـ أنْ يُدفَع عنه من السُّوء مثلَ ما طلب أو أكثر، أو يُخفّف عنه البلاء.
٣ـ أن يُدّخَر له أجر الدعاء وثوابه إلى الآخرة.

فالدعاء كالدواء قد يؤثِّر، وقد لا يؤثِّر، كلّ ذلك بمشيئة الله تعالى.

ولكن ينبغي على المسلم أن يتمسَّك بالدعاء؛ فإنه قوت الرُّوح، ودواء الجروح، وبه تحقّق الأماني والآمال، ولذلك ورد أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «الدّعاء مخُّ العبادة». رواه الترمذيّ، والدُّعاء هو عبودية العبد لرّبه سبحانه وتعالى، وهو شرَفه وعزّه أمام الله، كما أنَّ الدعاء يصرِف العبد عن التذلُّل للخلق.

وألفاظ الدعاء التي يدعو بها العبد ربه سبحانه وتعالى كثيرة جدًّا، وليس هناك

تحديد شيء معين من ألفاظ الدعاء يجب على المؤمن أن يلتزم به، فهناك ألفاظ وردت على ألسنة الأنبياء عليهم السلام في القرآن، ومنها ما ورد على لسان النبيِّ ﷺ، كما في كتاب «الأذكار» للإمام النوويّ، ومنها ما ورد في كلمات الأولياء والصالحين، كالأوراد ووظائف الذكر، ومنها ما يمكن أن يتلفظ به كل واحد من المسلمين بحسب قدرته واستطاعته ومعرفته، ويكفي أن الله تعالى حث المؤمنين على الدعاء بصورة واسعة؛ فقال سبحانه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

معنى «الروح»:

يجب الاعتقاد بوجود الروح؛ لأنّ القرآن الكريم أخبر عنها، وكذلك السنة الصحيحة، ونفوّض عِلم حقيقتها إلى الله عز وجلّ، قال الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

حكم الإيمان بسؤال الملكين في القبر:

يجب الإيمان بسؤال منكَر ونكير للناس في قبورهم بعد الدفن؛ لِما ورد في ذلك من الأحاديث الشريفة.

ومنها ما ورد عن أبي هُريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قُبِر الميتُ أتاه مَلَكانِ أسودانِ أزرقانِ، يُقال لأحدِهما: المُنكَر، وللآخَر: النَّكير، فيقولانِ: ما كنتَ تقولُ في هذا الرجُلِ؟ فيقول: ما كان يَقول: هو عبْدُ الله ورسولُه، أشهَدُ أنْ لا إلهَ إلّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا عبْدُه ورسولُه، فيقولانِ: قد كنّا نَعلَم أنك تقولُ هذا، ثم يُفسَحُ له في قَبْره سَبْعون ذِراعًا في سَبْعين، ثم يُنوَّر له فيه، ثم يُقال له،

نَمْ، فيقولُ: أرجعُ إلى أهْلي فأُخبِرهم، فيقولانِ: نَمْ كنَومةِ العروسِ الذي لا يُوقِظه إلا أحبُّ أهْلِه إليه، حتى يَبعثَه الله مِن مَضجعِه ذلك، وإنْ كان منافقًا قال: سَمعتُ الناسَ يقولون، فقلْتُ مِثله، لا أدْري، فيقولانِ: قد كنّا نَعلَم أنك تَقولُ ذلك، فيُقال للأرضِ: الْتَئمي عليه، فتَلتئِمُ عليه، فتَختلِفُ فيها أضلاعُه، فلا يَزال فيها مُعذَّبًا حتى يَبعَثه الله مِن مَضجعِه ذلك». رواه الترمذي.

عذاب القبر ونعيمه:

كما يجب الإيمان بنعيم المؤمنين في قبورهم، وعذاب الكافرين والعاصين فيها، والدليل على عذاب القبر قول الله تعالى: ﴿ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ * ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٥، ٤٦]، وإذا جاز تعذيب الكافرين في القبر، فيجوز تنعيم المؤمنين.

وينبغي للمسلم أن يسارع في الأعمال الصالحة ليتجنَّب عذاب القبر، وعلى رأس الأعمال الصالحة أن يؤمن بالله تعالى، وملائكته، وكتبه، ورسله، اليوم الآخر، والقَدَر خيره وشره، وأن يؤدي ما يجب عليه من الأعمال، كالصلاة والصيام، والزكاة وأداء الواجبات؛ فإن المماطَلة في ذلك موجِبة للعقوبة والمساءلة.

حكم الإيمان بالبعث والحشر والحساب والأمور الغيبية يوم القيامة:

كلّ ما ورد في الكتاب والسنّة ودلّت عليه الأدلة الصحيحة ممّا يتعلّق بالغيبيات التي تكون يوم القيامة؛ يجب الإيمان به، وهذا من الإيمان بالغيب الذي يُمدَح به المؤمنون؛ قال الله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾

[البقرة: ٢، ٣]، والإقرار بما ورد في النصوص الشرعية هو رأس مال المؤمن، وهو دليل إيمانه؛ فالجنة غَيب، والنار غيب، ويوم القيامة كلّه غيب.

وينبغي أن يَعلم المكلَّف أن العقل الإنساني والأدلة العقلية ليس لها مجالٌ في نطاق الغيبيات نفيًا أو إثباتًا، وإنما يقتصر عمل العقل على إثبات جواز ذلك الأمر الغيبي، فالعقل ـ مثلًا ـ يَحكم بجواز رؤية الله تعالى، وبجواز البعث والحشر، والحساب والصراط، ووجود الجنة والنار، ثم يتلقّى الإثبات من خبر الشارع.

ومن الغيبيات التي وردت في النصوص الشرعية ويجبُ الإيمان بها:

البعث، وهو: إحياء الأموات وخروجهم من قبورهم بعد الموت.

والحشر، وهو: جمع الناس بعد أن يقوموا من قبورهم ليُحاسَبوا.

والحساب، وهو: أنّ الله تعالى يوقِف العباد قبل انصرافهم من المحشر ليحاسبهم على أعمالهم وأقوالهم واعتقاداتهم.

ويجب الإيمان بيوم القيامة، كما يجب الإيمان بعلامات اقترابه المذكورة في الكتاب والسنة.

ويجب الإيمان بأخذ العباد للصحف، ويجب الإيمان بوزن الأعمال الصالحة والسيئة، كما يجب الإيمان بوجود ميزان تُوزَن به الأعمال يوم القيامة.

ويجب الإيمان بالصراط، والعرش، والكرسي، والقلم، واللوح المحفوظ، والملائكة الكاتبين لأعمال العباد، مع تفويض عِلم حقيقتها جميعًا إلى الله تعالى.

ويجب الإيمان بالجنة والنار، وأنهما مخلوقتانِ، لا تَفنيانِ ولا تبيدانِ، وخُلِق لكل منهما أهلٌ.

ويجب الإيمان بحَوض نبينا المصطفى ﷺ، وشفاعته.

حكم ارتكاب الذنوب بدون توبة:

الذنْب مهما كان كبيرًا لا يكفِّر صاحبه إلا إذا استحلّه بلا شبهة، أو كان الذنْب نفسه مكفِّرًا، كإهانة المصحف مثلًا.

ومَن مات على الإيمان من غير توبة نفوِّض أمره إلى الله، ولا نجزم بعقوبته أو بالعفو عنه، مع مراعاة أنّ المؤمن لا يُخلَّد في النار بسبب ذنوبه.

والتوبة واجبة على الفور من كلّ ذنْب؛ بترك المعصية والندم على فِعلها، والعزم على عدم العود إليها، مع إعادة الحقوق إلى أصحابها.

حكم التكفير وحكم من لم يكفر الكافر:

ينبغي العلم بأنّ تكفير المسلم من أكبر الكبائر، فلا يجوز أن يُكفَّر مسلمٌ يؤمن بالله والرسول واليوم الآخر، وقد حذّرنا النبيّ ﷺ في خطبة الوداع من خطورة التكفير وما يَجلبه من الفُرقة وسفك الدماء؛ حيث قال: «فإنَّ اللهَ تَبارَكَ وتَعالى قدْ حرَّمَ عليكُم دِماءَكم وأمْوالَكُم وأعْراضَكم إلَّا بحَقِّها، كحُرْمةِ يَومِكم هذا، في بَلَدِكم هذا، في شَهْرِكُم هذا، أَلا هَلْ بلَّغْتُ؟» ثلاثًا، كلُّ ذلكَ يُجِيبونه: أَلا، نَعمْ. قال: «وَيْحَكُم» أوْ «وَيلَكُم، لا تَرْجِعُنَّ بَعدي كُفَّارًا، يَضرِبُ بعْضُكم رِقابَ بعْضٍ». رواه البخاري.

هذا، وقد حكم الإسلام بعصمة دَمِ المسلم وماله وعِرضه، وجعل مَن نطَق بالشهادتَين والتزم بأحكام الإسلام مسلمًا، قال النبيّ ﷺ: «مَن صَلَّى صَلاتَنا واسْتَقبلَ قِبلَتَنا، وأَكَلَ ذَبيحَتَنا؛ فذلك المُسلِمُ الذي له ذِمّةُ اللهِ وذِمّةُ رَسولِه، فلا تُخْفِرُوا اللهَ في ذِمَّتِه». رواه البخاري.

ومَن لم يُكفّر الكافر فليس بالضرورة أن يكون كافرًا، كما يظنّ بعض الناس، بل الكفر هو التكذيب والجحود، أو الرضا بالكفر، أو الجهل التام بشهادة التوحيد: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله»، فالمؤمن الذي يقرّ في حياته بشهادة التوحيد ويعتقدها صادقًا من قلبه، ولم يكفِّر أحدًا من الناس ولو كانوا كفارًا بالفعل؛ هو مؤمنٌ ناجٍ عند الله تعالى.

حكم الذبح لغير الله تعالى والطواف بالقبور والحلف بغير الله والتوسل:

حذّر علماؤنا من المسارعة في التكفير والتكفير المضادّ، وبيَّنوا أنّ التجرّؤ على إصدار أحكام الكفر على الناس محرم شرعًا؛ لِما في ذلك من استهانة بالشّرع، وتجرّؤ على استحلال الدماء، وإفساد للبلاد والعباد، فإنّ الحكم الصحيح لا يكون إلا بالتأكّد من المسألة والتدقيق فيها علميًّا وشرعيًّا بالأدلة الصحيحة والألفاظ الصريحة.

وأمّا الذّبح لغير الله تعالى والطّواف بالقبور، فهذه الأعمال لا يعملها المسلمون أصلًا، بل نجد أنّ بعض الناس يذبحون عند القبور ليطعموا الفقراء الذين يسكنون عند القبر، ويقعدون فيه منتظرين الصدقات والكفارات، وما يُشاهَد من طواف حول القبور في بعض المقابر ليس طوافًا بالقبور في الحقيقة، وإنّما هي إجراءات معينة تنظيمية عند زيارة بعض قبور الأولياء والصالحين؛ حتى لا يحصل ازدحام في المكان، فلا ينبغي لأحد أن يظنّ السوء بالمسلمين وأنهم يطوفون بالقبور.

وأمّا الحلف بغير الله تعالى فلا يجوز التكفير به؛ فإنّ غاية الحكم أن يكون منهيًّا عنه شرعًا.

والتوسّل بالأنبياء والأولياء والصالحين والأعمال الصالحة لا إشكال فيه

شرعًا؛ إذ إنّ التوسل جائز عند أهل العلم، ويدخل في عموم قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾ [المائدة: ٣٥].

معنى البدعة وأقسامها:

البدعة في اللغة هي الأمر المستحدَث، يقال: أبدع، أي: اخترع شيئًا لم يُسبَق له مَثيل.

وأمّا في الاصطلاح الشرعي فإنّ البدعة على قسمَين:

ـ **بدعة مذمومة**: وهي ما لم يكن له أصل في الشّرع الحنيف، قال رسول الله ﷺ: «مَن أحْدَثَ في أمْرِنا هذا ما لَيسَ مِنْهُ فهُوَ رَدٌّ». رواه مسلم، أما ما كان له أصل في الشّرع فلا يُقال: إنه بدعة بهذا المعنى.

ـ **بدعة حسنة**: وهي ما كان له أصل في الشرع الشريف، كما قال عمر رضي الله عنه في جمع الناس على صلاة التراويح: «نِعمت البدعةُ هذه». رواه الإمام مالك في «الموطأ».

وخلاصة القول في البدعة: أنها لا تكون ضلالةً إلا إذا كانت مخالفةً للنصوص الشرعية من غير شاهد يَشهد لها من عمومات الشريعة الإسلامية، وأما إذا كانت مندرجةً في عمومات الكتاب والسنة فلا يُقال للفعل: إنه بدعة، فالذكر ـ مثلًا ـ مشروع، فلو كان قيامًا أو قعودًا، أو سرًّا أو جهرًا، أو بلفظ وارد في الكتاب والسنة أو غير وارد فيهما، بل بلفظ من الذاكر نفسه، أو فرديًّا أو جماعيًّا؛ لا يقال: إنه بدعة؛ لأنه مشروع أصلًا بالعموم؛ لقول الله تعالى: ﴿ فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ﴾ [البقرة: ١٥٢].

ومَن توسّع في مفهوم البدعة ليس له حُجّة؛ بل هو يوقع الناس في الحرَج الشرعي ويصفهم بالابتداع في الدين، ويضيق عليهم سُبل معيشتهم مما هو داخل في المباح شرعًا، والله تعالى بعث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ليرفعوا الحرج عن الناس لا ليعسِّروا عليهم، قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

❊ ❊ ❊



الخاتمة

مذاهب أهل السنة والجماعة وأشهر كتبهم وعلمائهم

أهل السنة والجماعة: هم مَن يتمسَّكون بما كان عليه النبيّ ﷺ وأصحابه في أصول الاعتقاد والعمل، وتتمثل تلك الأصول فيما قرّره العلماء أصحاب المذاهب المعتبرة في أصول الدين وفروعه، وهم الذين يُطلَق عليهم «أهل السنة والجماعة»، وهم مع كونهم فِرقةً واحدةً إلا أن عددهم يفوق بكثير سائر الفرق الأخرى مجتمعةً، ولهذا كانوا السواد الأعظم من الأمة الإسلامية، كما ورد في لفظ الحديث الشريف.

والمذاهب الإسلامية المعتبرة في العقيدة الإسلامية لدى أهل السنة والجماعة هي مذهب الأشاعرة والماتريدية، نسبةً إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، والإمام أبي منصور الماتريدي، وكلٌّ من هذَين الإمامَين إمام هدى، وقد حاز كلٌّ منهما القبول عند أئمة الإسلام.

فهذه هي المذاهب المشهورة التي صُنِّفت فيها الكتب الاعتقادية بصورة واضحة جليّة، ولم يقع فيها اختلال في أساليب النظر ومنهجيّات التفكير، وهي كتب تمنع النزاعات والاختلافات بما تبيِّنه من الدلائل والبراهين، وبناءً عليها يمكن التصدّي للشبهات المعاصرة وتقرير الحجج على العقائد الإسلامية.

مشاهير علماء أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية:

الأشاعرة هم جمهور المسلمين في شتى العصور ومختلف الأزمنة، وكان

علماؤهم وفقهاؤهم أصحابَ الدولة والمناصب العلمية المرموقة، وهم الذين كانوا يتولون إنشاء المدارس، وتدوين العلوم وتدريسها للطلبة، وهم الذين كانوا يحافظون على أحكام الشريعة الإسلامية، ويدافعون عن الدين الإسلامي الحنيف، وكانوا مشهورين بالعدل والإنصاف.

وممن اشتهر منهم الإمام الفاتح السلطان صلاح الدين الأيوبي، فاتح القدس ومحررها من الصليبيين، قال جلال الدين السيوطي عنه: كان السلطان صلاح الدين الأيوبي رحمه الله شافعي المذهب، أشعري الاعتقاد، وقد كان له اعتناءٌ خاص بنشر عقيدة الإمام الأشعري رحمه الله، وقد أمر السلطان صلاح الدين الأيوبي المؤذنين في وقت التسبيح أن يعلِنوا بذكر العقيدة الأشعرية، فوظّف المؤذنين على ذِكرها كل ليلة، وقد كان السلطان صلاح الدين رضي الله عنه حافظَ القرآن وحافظ كتاب «التنبيه» في الفقه الشافعي، وكان دَيِّنًا وَرِعًا غازيًا مجاهدًا تقيًّا. ولما كان للسلطان المذكور صلاح الدين رضي الله عنه هذا الاهتمام بعقيدة الإمام الأشعري، ألَّف الشيخ النحوي محمد بن هبة كتابًا في العقيدة، وأهداه للسلطان صلاح الدين، فأقبل عليها وأمر بتعليمها حتى للصبيان في الكتاب، وصارت تُسمى فيما بعد بـ«العقيدة الصلاحية» نسبة إلى السلطان صلاح الدين الأيوبي رضي الله عنه.

وبالإضافة إلى مَن ذكر مِن العلماء والسلاطين نذكر هنا أهم علماء الأشاعرة:

١ـ أشهر علماء العقائد وأصول الفقه:

ـ الإمام الباقلاني (ت٤٠٣هـ): أبو بكر محمد بن الطيب، الملقَّب بشيخ السُّنة، ولسان الأمة، من أئمة المالكية، انتهت إليه رئاسة المذهب الأشعري، يُعدُّ من أكابر أئمة الأشاعرة بعد مؤسسها أبي الحسن الأشعري، كما يُعَد من مجدّدي المئة الرابعة.

ـ **الإمام ابن فورك (ت٤٠٦هـ)**: أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، محدّث أصوليّ متكلّم، فقيه من فقهاء الشافعية، سَمع الحديث بالبصرة وبغداد، وحدّث بنيسابور، وبنى فيها مدرسةً.

ـ **الإمام الجويني (ت٤٧٨هـ)**: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، من أئمة الشافعية، نشأ في بيت عُرِف بالعلم والتديّن؛ فأبوه كان واحدًا من علماء وفقهاء نيسابور المعروفين، وله مؤلفات كثيرة في التفسير والفقه والعقائد وأصول الفقه، والعبادات. ولُقِّب بإمام الحرمي؛ن لأنه تولى الإمامة والتدريس في الحرمَين المكي والمدني.

ـ **الإمام الغزالي (ت٥٠٥هـ)**: حجة الإسلام، أبو حامد، الشافعي الأشعري، كان فقيهًا وأصوليًّا ومتكلمًا، وكان صوفيّ الطريقةِ. عُرف بوصْفِه أحدَ مؤسسي المدرسة الأشعرية في علم الكلام. ولُقّب الغزالي بألقاب كثيرة في حياته، أشهرها لقب «حجّة الإسلام»، وله أيضًا ألقاب مثل: زين الدين، ومحجّة الدين، والعالم الأوحد، ومفتي الأمّة، وبركة الأنام، وإمام أئمة الدين، وشرف الأئمة.

ـ **الإمام الرازيّ (ت٦٠٦هـ)**: أبو عبد الله محمد بن عمر القرشي الأصل، الشافعي الأشعري، الملقَّب بفخر الدين الرازي، سلطان المتكلمين وشيخ المعقول والمنقول، مفسِّر فقيه أصولي، عالم موسوعي، امتدت بحوثه ودراساته ومؤلفاته من العلوم الإنسانية اللغوية والعقلية إلى العلوم التجريبية والطبيعية، كالفيزياء والرياضيات، والطب والفلك. كان رأسًا في المذهب الأشعري مجدِّدًا للمذهب، وكان إذا ركب دابته يحيط به عشرات الطلاب يسألونه في مختلف العلوم.

٢ـ أشهر علماء تفسير القرآن الكريم والحديث الشريف:

ـ **الإمام البيهقي (ت٤٥٨هـ)**: أحمد بن الحسين، المحدِّث المتقن، صاحب التصانيف الجليلة والآثار المنيرة. قيل فيه: ما مِن شافعي إلا وللشافعي عليه مِنّة إلا أبو بكر البيهقي؛ فإن له مِنّةً على الشافعي في نصرة مذهبه، قال عنه الصفدي: «كان من الأئمة الكبار في الفقه والحديث والوعظ والتقدم عند الملوك، حسن الأخلاق مع كمال المروءة والصدق والثقة وجميل الطريقة».

ـ **الإمام القشيري (ت٤٦٥هـ)**: أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن، شيخ خراسان في عصره زُهدًا وعلمًا بالدين، كانت إقامته بنيسابور وتُوفِّي فيها. وكان السلطان ألب أرسلان يقدِّمه ويكرمه، وهو من العلماء البارزين في المذهب الأشعري. من كتبه: «التيسير» في التفسير، و«لطائف الإشارات» في التفسير، و«الرسالة القشيرية» في التصوف.

ـ **الإمام البغوي (ت٥١٠هـ)**: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، الملقَّب بـ«رُكْن الدين» و«شيخ السنة» و«محيي السنة»، الفقيه الشافعيّ، المحدّث المفسّر؛ كان بحرًا في العلوم. صنَّف في تفسير كلام الله تعالى، وأوضح المشكلات من قول النبيّ ﷺ، وروى الحديث ودرّس، وكان لا يلقي الدرس إلا على الطهارة. من كتبه: «التهذيب» في الفقه، و«شرح السنة» في الحديث، و«معالم التنزيل في تفسير القرآن الكريم»، وكتاب «المصابيح»، و«الجمع بين الصحيحين».

ـ **الإمام ابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ)**: الإمام العلامة، الحافظ الكبير، محدِّث الشام، سَمع الحديث من أبيه وأخيه وهو في السادسة، ثم تتلمذ على عدد ضخم من شيوخ دمشق وعلمائها. من كتبه المهمة: «تبيين كذب المفتري في ما نُسِب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»، دافع فيه عن الأشاعرة والشيخ الأشعري.

ـ **الإمام النووي (ت٦٧٦هـ)**: أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف، الحزامي النووي الشافعي، مُحدّث وفقيه، ولغوي، اشتهر بكتبه وتصانيفه العديدة في الفقه والحديث واللغة والتراجم، كـ«رياض الصالحين» و«الأربعين النووية» و«منهاج الطالبين» و«الروضة»، ويُوصَف بأنه محرِّر المذهب الشافعي ومهذّبه، ومنقّحه ومرتِّبه، ويُلقب النووي بـ«شيخ الشافعية».

ـ **الإمام البيضاوي (ت٦٨٥هـ)**: ناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي، صنَّف في العلوم الإسلامية كلها، عرَفته الدنيا بالتحقيق والعلم الراسخ، من كتبه: تفسير «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، وكتاب «الغاية القصوى في دراية الفتوى»، و«شرح مختصر ابن الحاجب» في الأصول، وكتاب «المنهاج» في أصول الفقه.

ـ **الإمام ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)**: أبو الفضل أحمد بن علي، الملقَّب بـ«أمير المؤمنين في الحديث»، ولِيَ ابن حجر الإفتاء، واشتغل في دار العدل، وكان قاضي قضاة الشافعية، وعني عنايةً فائقة بالتدريس واشتغل به، ولم يكن يصرفه عنه شيء حتى أيام توليه القضاء والإفتاء، وقد درّس في أشهر المدارس في العالم الإسلامي في عهده من مثل: المدرسة الشيخونية، والمحمودية، والحسنية، والبيبرسية، والفخرية، والصلاحية، والمؤيدية.

ـ **الإمام بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)**: محمود بن أحمد، الحافظ المحدِّث المؤرخ العلامة، من أعلام القرن التاسع الهجري، من علماء الحنفية، من كتبه: «عمدة القاري في شرح صحيح البخاري»، وهو من أجلّ شروح البخاري، استغرق العيني في تأليفه عشرين سنة، و«البناية في شرح الهداية»، وهو في الفقه الحنفي.

- **الإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)**: عبد الرحمن بن أبي بكر، له نحو ٦٠٠ مصنَّف، نشأ في القاهرة يتيمًا، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس فألَّف أكثر كتبه، وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها. من كتبه: «الإتقان في علوم القرآن»، و«إتمام الدراية لقراء النقاية»، وكتابا «الأشباه والنظائر» في العربية وفروع الشافعية، و«الاقتراح في أصول النحو»، و«الإكليل في استنباط التنزيل».

٣ـ علم الفقه الإسلامي:

- **الإمام العز ابن عبد السلام (ت٦٦٠هـ)**: عبد العزيز بن عبد السلام الملقَّب بـ«عزّ الدين سلطان العلماء وبائع الملوك»، من أعظم العلماء ورَعًا وتقوى، ومن أشدهم مهابةً وجلالةً، الشافعي مذهبًا، الأشعري معتقدًا، من كتبه: «اختصار نهاية المطلب»، و«القواعد الكبرى»، و«القواعد الصغرى».

- **الإمام تاج الدين السبكي (ت٧٢٧هـ)**: عبد الوهّاب بن علي، فقيه شافعي وعالم أشعري، ومؤرخ عربي، قاضي القضاة في دمشق، من كتبه: «السيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور»، و«شرح مختصر ابن الحاجب»، و«الإبهاج في شرح المنهاج»، و«شرح منهاج البيضاوي» في أصول الفقه، و«طبقات الشافعية الكبرى» و«الوسطى» و«الصغرى»، و«جمع الجوامع»، في أصول الفقه. واشتهر بأنه العالم المرتضى من كل العلماء من جميع المذاهب، كان قويًّا في الحق وَرِعًا.

- **الإمام الكمال ابن الهمام (ت٨٦١هـ)**: محمد بن عبد الواحد، إمام من علماء الحنفية، كان إمامًا في الأصول والتفسير، والفقه والفرائض والحساب، والتصوف، والنحو والصرف، والمعاني والبيان والبديع، والمنطق والجدل. من كتبه: «فتح

القدير في شرح الهداية» في الفقه الحنفي، و«التحرير في أصول الفقه»، و«المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة»، و«زاد الفقير» مختصر في فروع الحنفية.

ـ **شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)**: عالم من علماء الشافعية والأشاعرة، كان مضرب المثل في وقته في حُسن الخلق، والتحلّي بمكارم الأخلاق وفضائلها، لا يدع بابًا إليها إلا دخله، وتولّى مناصبَ كثيرةً في التدريس والقضاء والمشيخة، وجمع من أنواع العلوم والمعارف والمؤلفات المقبولة، ومكارم الأخلاق، وحسن السمت، والتؤدة، والأخذ عن الأكابر؛ ما لم يجمعه غيره، له مصنفات في شتى العلوم والمعارف الإسلامية، في العقائد، والفقه، والأصول، والتصوّف والسلوك، والنحو، والتجويد، والأدعية، والحديث، وغيرها.

ـ **الإمام ابن حجر الهيتمي (ت٩٧٣هـ)**: أحمد بن محمد الهيتمي المكيّ، فقيه شافعي، ومتكلم أشعري، حفظ القرآن في صغره، وقرأ في مقام السيد أحمد البدوي مبادئ العلوم، ثم رحل إلى الأزهر. أذِن له مشايخه بالإفتاء والتدريس وعمره دون العشرين، وبرع في علوم كثيرة من التفسير والحديث والكلام والفقه أصولًا وفروعًا، والفرائض والحساب، والنحو والصرف، والمعاني والبيان، والمنطق والتصوف، جاور بمكة المكرمة، وهو معتمد عند الشافعية في الفقه.

وبما سبق ذكره يتبين أنَّ المذهب الأشعريّ والماتريديّ يمثِّلانِ عقيدة الأمة سلفًا وخلفًا على مرّ القرون، وهي العقيدة المأخوذة عن النبي ﷺ بواسطة الصحابة الكرام، ثم بواسطة التابعين، ثم من بعدهم، إلى أنْ وصلتنا صافيةً نقيةً بيضاءَ، مؤيدةً بالأدلة القرآنية والنبوية، العقلية والنقلية، ويستحيل أن يكون المذهب الأشعري الذي شكَّل الحضارة الإسلامية وجعلها عظيمةً على مرّ السنين مذهب أهل البدعة، كما يزعم بعض أهل الفرقة والتشتيت.

منهج التدريس وكتب العقيدة عند أهل السنة والجماعة الأشاعرة:

نذكر هنا المنهج التدريسيّ الأشعريّ في كتب العقائد الإسلامية، ومنهجهم يقع في مستويات ثلاثة تقريبًا بحسب مستوى الطالب في العلم؛ فهناك المستوى المبتدئ، والمستوى المتوسط، والمستوى المتقدّم.

ومن أشهر كتب المستوى المبتدئ ثلاثة كتب رئيسة مشهورة في علم العقائد، وهي:

أ ـ «جوهرة التوحيد»، للإمام إبراهيم اللَّقاني المالكي (ت١٠٤١هـ)، الملقب بأبي الأمداد، وهي منظومة شعرية في العقيدة، شرحها صاحبها نفسه بأكثر من شرح، كما شرحها علماء كثيرون، وكتبوا عليها تعليقاتهم وحواشيهم، وحفظها الطلبة جيلًا بعد جيل إلى يومنا هذا، واعتنى بشرحها سماحة الشيخ نوح القضاة رحمه الله تعالى المفتي الأسبق للأردن.

ب ـ «أم البراهين»، كتاب مختصر في العقائد للإمام السنوسي (ت٨٩٥هـ)، وهو من أعظم العلماء الذين نقحوا كتب العقيدة الإسلامية، وله فيها كتب كثيرة، منها منهج متكامل يترقى بالطالب من المستوى المبتدئ إلى المتقدم، وهو: كتاب «المقدمات»، ثم «صغرى الصغرى»، ثم «أم البراهين»، ثم «الوسطى»، ثم «الكبرى»، وللإمام السنوسي على كل كتاب منها شرح خاص، وقد اعتنى العلماء بهذه الكتب أتمّ عناية وكتبوا عليها شروحًا وحواشيَ.

ج ـ «الخريدة البهية»، للإمام الدردير العَدوي المالكي الخَلْوَتي، الشهير بأحمد الدردير (ت١٢٠١هـ)، شرحها الإمام الدردير نفسه، وشرحها علماء كثيرون غيره.

د ـ **«قواعد العقائد»**، للإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، وهو كتاب جعله المؤلف مشتملًا على أهم الأمور التي يجب أن يعرفها المسلم في دينه، ولأهمية المحتوى العلمي لهذا الكتاب جعله الإمام الغزالي في الجزء الأول من كتابه العظيم «إحياء علوم الدين»، وقد تناول علماؤنا هذا الكتاب بالشرح، فشرحه عشرات العلماء، منهم: العلامة المحدّث الزَّبيدي، ومنهم الشيخ الفقيه زروق الفاسي.

هـ ـ **«إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة»**: هي منظومة في العقيدة الأشعرية للإمام شهاب الدين المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، عليها شروح كثيرة، منها شروح للشيخ المالكي محمد عليش (ت١٢٩٩هـ).

و ـ **«العقيدة الصلاحية»**، سُمِّيت بذلك نسبةً إلى السلطان صلاح الدين الأيوبي الشافعي الأشعري، فاتح القدس الشريف ومحرره من الصليبيين، واسمها الأصلي «حدائق الفصول وجواهر الأصول»، أمر السلطان صلاح الدين بتدريسها للأطفال الصغار، ولطلاب العلم الكبار، وجعلها تُدرَّس في مدارس المسلمين وكتاتيب العلم، فكانوا يحفظونها ويرددونها على الدوام؛ وذلك لما تحتويه من العلم بالله تعالى وبصفاته العليا، وتعظيم دين الإسلام وشرائعه وعلمائه، وأبواب العقيدة الإسلامية الصحيحة على طريقة أهل السنة والجماعة.

وبعد هذه الكتب في المستوى المبتدئ تأتي الكتب الدراسية في المستوى المتوسط، ككتاب «الاقتصاد في الاعتقاد» للإمام الغزالي، وكتاب «معالم أصول الدين» للإمام الرازي، وكتاب «العقيدة الوسطى» للإمام السنوسي، ولكل من هذه الكتب شروح مهمة.

وأما المستوى المتقدم فكتبه كثيرة، مختصرة ومطوّلة، ومن أشهرها كتاب «شرح العقائد النسفية» للإمام المحقق العلامة سعد الدين التفتازاني مع شروحه وحواشيه، وكتاب «تهذيب الكلام» للتفتازاني، وكتاب «المواقف» لعضد الدين الإيجي مع شرحه للسيد الشريف الجرجاني، وكتاب «أبكار الأفكار» للإمام الآمدي، وغيرها من الكتب التي يصعب قراءتها إلا للمتخصصين المتمكنين من علوم الشريعة الإسلامية المتنوعة.

هذا آخر ما جرى به قلَم الهمة، وأردنا إثباته في هذا الأوراق المهمة، سائلين الله تعالى أن ينفع بها، وبجهود علمائنا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

❊ ❊ ❊

أهمّ المصادر والمراجع

- الباقلاني، القاضي أبو بكر بن الطيب (ت٤٠٣هـ)، **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر.
- الباجوري، برهان الدين إبراهيم (ت١٢٧٦هـ)، **حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد = تحفة المريد على جوهرة التوحيد**، تحقيق: علي جمعة محمد الشافعي، دار السلام، ط١، ٢٠٠٢م.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (ت٣٨٨هـ)، **معالم السنن (شرح سنن أبي داود)**، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٩٣٢م.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو (ت٥٣٨هـ)، **الفائق في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢.
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت٧٧١هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى**، ط٢، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.
- ابن عساكر، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)، **تبيين كذب المفتري فيما نُسِب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، **قواعد العقائد**، تحقيق: موسى علي، عالم الكتب، لبنان، ط٢، ١٩٨٥م.
- ابن فورك، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني (ت٤٠٦هـ)، **مشكل الحديث وبيانه**، تحقيق: موسى علي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

